الأمم المتحدة

A/74/6 (Sect. 14)*

الجمعية العامة

Distr.: General
9 April 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البندان ١٣٧ و ١٣٨ من القائمة الأولية**

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجزء الرابع
التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب ١٤
البيئة

البرنامج ١١
البيئة

المحتويات

الصفحة

تصدير ٣

التوجه العام ٤

الولايات والخلفية ٤

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨*** ٩

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩.

** A/74/50.

*** تمشـــيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف، يقدَّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

150519 150519 19-04797 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠**** . . ٣٨

مرفق

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠ . . . . . ٧٠

**** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٧٢/٢٦٦ ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

تصدير

خلال العام الماضي، وفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم للدول الأعضاء فيه في سياق ما بذلته من جهود مكثفة لبناء عالم أفضل وأنظف وأكثر إنصافا. واضطلع البرنامج بدوره في مجال تسليط الضوء على أفضل الممارسات، والدعوة إلى العمل، والجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات التجارية.

وكان البرنامج مصدر إلهام للعمل المتعلق بالتلوث بالمواد البلاستيكية في أكثر من ١٩٠ بلدا. وبفضل الالتزامات التي تعهد بها ٥٧ بلدا تغطي أكثر من ٦٠ في المئة من سواحل العالم، أصبحت حملة البحار النظيفة التي أطلقها البرنامج أكبر اتفاق عالمي لمكافحة القمامة البحرية.

كما عقدنا شراكة مع منظمة الصحة العالمية لاستضافة أول اجتماع عالمي بشأن تلوث الهواء، الذي يتسبب بوفاة ملايين الأشخاص كل عام، وواصلنا دعم الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بوسائل النقل الأنظف. فعلى سبيل المثال، دعمنا وضع استراتيجيات وطنية للتنقل بواسطة الطاقة الكهربائية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية – وهي خطوة هامة للحد من تلوث الهواء والتخفيف من تغير المناخ.

وإن عملنا في مجال تمويل التنمية المستدامة فتح أيضا آفاقاً جديدة. فقد اجتمع في باريس كبار المسؤولين التنفيذيين على نطاق العالم من أجل وضع مبادئ الأعمال المصرفية المسؤولة، بقيادة المبادرة المالية. وفي المجموع، أقرت ٤٥ مؤسسة مالية هذه المبادئ. ولقد شهدنا أيضًا إصدار أول سند من سندات المناظر الطبيعية المدارية، بالتعاون مع إحدى المؤسسات المالية، المركز العالمي للزراعة الحراجية وشركاؤه. وسيتيح هذا السند البالغة قيمته ٩٥ مليون دولار إصلاح ٠٠٠ ٨٠ هكتار من الأراضي في إندونيسيا.

ويتسم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بنفس القدر من الأهمية. وقد جمع البرنامج المنظمات والبلدان في إطار الاجتماع الثالث الذي عقدته الجهات الشريكة في المبادرة العالمية للأراضي الخثية من أجل إنقاذ الأراضي الخثية في منطقة كوفيت الوسطى في حوض الكونغو، حيث يُخزن ما ينشأ في العالم من انبعاثات غازات الدفيئة على مدى ثلاث سنوات. وإن إعلان برازافيل – الذي وقعت عليه خلال الاجتماع جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وإندونيسيا – يبقي ذلك الكربون في الأرض.

ولا يمكن لأي هيئة أو مؤسسة بمفردها أن تتصدى للتحديات البيئية التي تواجهنا. وسيمثل عام ٢٠٢٠ عاما يتعين فيه على العالم اتخاذ إجراءات حاسمة لإحداث التغييرات اللازمة لكفالة ازدهار البشرية. وتتمثل علة وجود البرنامج في مساندة الدول الأعضاء والجهات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة من أجل إيجاد الحلول الأكثر جدوى بغض النظر عن اختلاف السياق؛ والتواصل مع الأشخاص الذين لديهم بالفعل خبرة في هذا المجال؛ وتوفير الدعم للتغلب على العقبات المصادفة في إطار بذل هذا المسعى. فمعا، يمكننا أن نضطلع بولايتنا بما فيه فائدة الناس والكوكب.

(توقيع) جويس **مسويا**

المديرة التنفيذية بالنيابة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

التوجه العام

الولايات والخلفية

١٤-١ يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة المسؤولية عن توجيه وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالمسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. وتستند ولاية البرنامج إلى الأولويات التي حددها كل من الجمعية العامة في قرارها ٢٩٩٧ (د-٢٧) ومجلس الإدارة في مقرره ١/١٩. ويتضمن ذلك المقرر إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي أقرته الجمعية العامة في وقت لاحق في عام ١٩٩٧ في مرفق قرارها دإ-٢/١٩ وأعادت تأكيده كذلك في قرارها ٥٣/٢٤٢ في عام ١٩٩٩ وقراريها ٦٦/٢٨٨ و ٦٧/٢١٣ في عام ٢٠١٢. وإن العالم لا يسير في الطريق الصحيح الذي يمكنه من تحقيق البعد البيئي للتنمية، مما يحد بدوره من رفاه الناس ويقوض تحقيق الأهداف الاجتماعية الاقتصادية. وسيقوم البرنامج، في حدود ولايته، بتعزيز الاستدامة البيئية والإسهام في الوقت نفسه في تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وينطوي هذا النهج المتوازن أيضا على اعتراف بالطبيعة المتكاملة للتحديات التي تواجهها البلدان (على سبيل المثال، المساواة بين الجنسين، والبطالة، والتفاوت في الدخل، والإقصاء الاجتماعي، وانعدام الضمانات البيئية) ويحدد معالم نموذج جديد للتنمية المستدامة لا تعامل فيه البيئة بعد ذلك بمعزل عن كل ما عداها.

١٤-٢ كما يقدم برنامج البيئة الدعم للحكومات بهدف تنمية قدراتها على وضع وتنفيذ سياسات إنمائية مستدامة وذلك من خلال تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني والمشاريع الممولة من حساب التنمية.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة والخطط التحويلية الأخرى

١٤-٣ توجه ولايات برنامج البيئة كل من البرامج الفرعية في تحقيق منجزاته المستهدفة، مما يسهم في تحقيق هدف كل برنامج فرعي. وتتواءم أهداف البرامج الفرعية مع مقصد المنظمة المتمثل في تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجسد أهداف التنمية المستدامة المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق. ويورد الشكل ١٤-أولا أدناه موجزا لأهداف التنمية المستدامة المحددة التي تتواءم معها أهداف كل من البرامج الفرعية، وبالتالي، المنجزات المستهدفة منه.

الشكل ١٤-أولا

البيئة: مواءمة البرامج الفرعية مع أهداف التنمية المستدامة

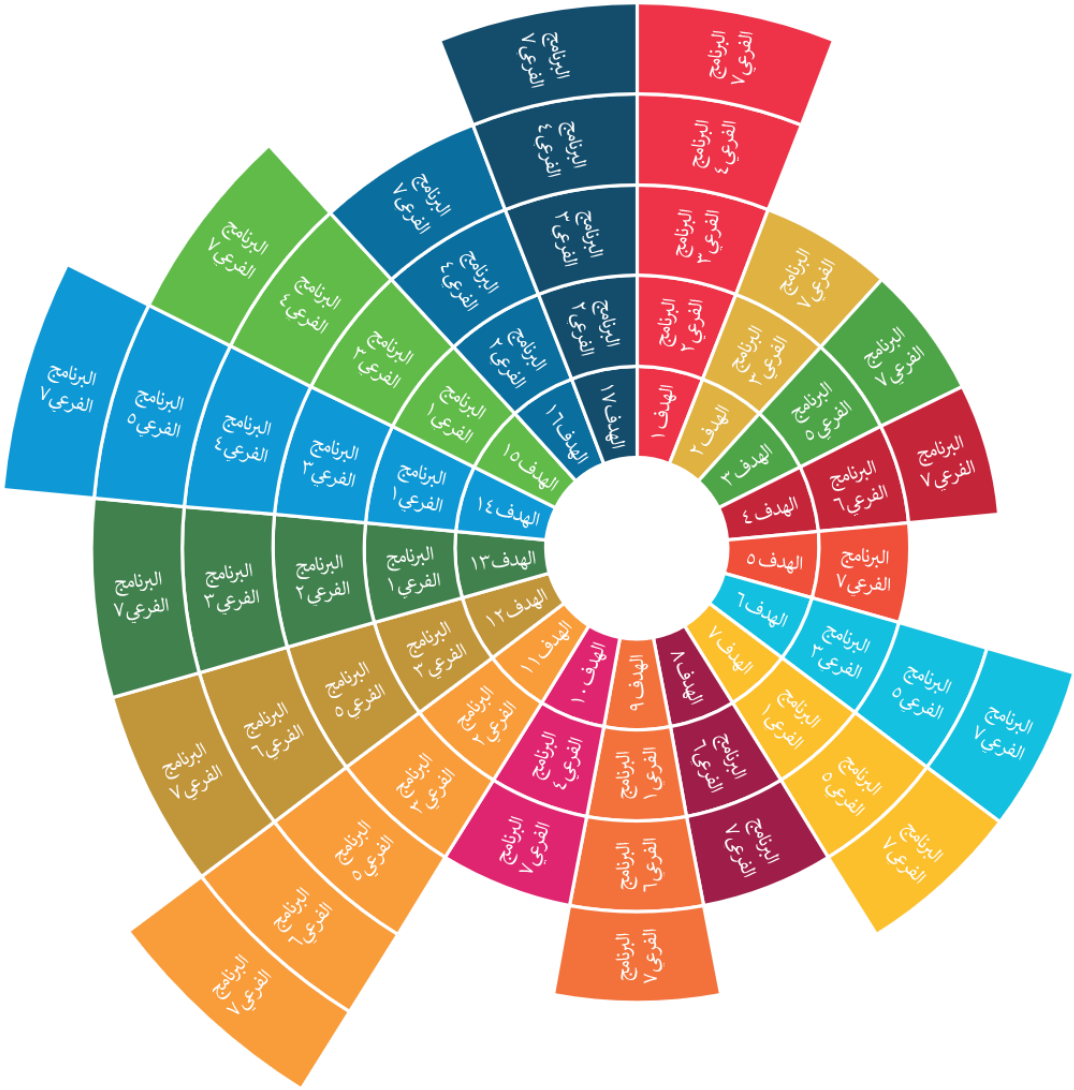

١٤-٤ وتتواءم أهداف البرامج الفرعية أيضا مع اتفاق باريس.

التطورات الأخيرة

١٤-٥ تشهد البيئة العالمية تطورا مستمرا والبرنامج مضطر إلى العمل في ذلك السياق. أما العديد من التحديات البيئية الأكثر إلحاحًا، فتعزى إلى قوى تحول كبيرة على الصعيد العالمي تؤثر على كل فرد يعيش على هذا الكوكب.

١٤-٦ ويفرض النمو السكاني مزيداً من الضغوط على النظم الإيكولوجية للكوكب وعلى ما توفره من سلع وخدمات. فإن تفاقم ندرة الغذاء والمياه يزيد من الصعوبة التي يصادفها الأشخاص الذين يعيشون في البلدان النامية في تناول غذاء صحي والحصول على مياه نظيفة واعتماد ممارسات النظافة الصحية الجيدة.

١٤-٧ وقد بدأت الضغوط الديموغرافية المتزايدة، اقترانا بأنماط الاستهلاك المفرط، تستنفد إمدادات الموارد الطبيعية وتزيد من إنتاج النفايات، بما يؤدي إلى عواقب اجتماعية وصحية واقتصادية سلبية. ويتسبب تزايد استخدام الموارد في ضغوط بيئية كبيرة

حيث أن سيناريو سير الأمور على النحو المعتاد يمكن أن يزيد بمقدار ثلاثة مرات الموارد المستخرجة على الصعيد العالمي ونصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين.

١٤-٨ وبدأ نضوب الموارد الطبيعية في إعاقة النمو الاقتصادي الطويل الأجل مع التسبب في تفاقم التفاوتات على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، فإن الأنشطة المكثفة في مجالات التعدين وقطع الأشجار والأعمال التجارية الزراعية واستخراج النفط والغاز يمكن - إذا تمت إدارتها بشكل سيئ - أن تزيد من خطر تدهور البيئة والتلوث، مما قد يؤدي إلى إثارة التوترات في المجتمعات المحلية.

١٤-٩ ويعد التحضر قوة دافعة مهمة أخرى للتغير البيئي. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان المناطق الحضرية، كنسبة من إجمالي عدد السكان، إلى ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، وهو الوقت الذي ستولد فيه مدن العالم أكثر من ٧٠ في المائة من النفايات وانبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي. إلا أن ازدياد التركيز السكاني يمثل فرصة استراتيجية لتحسين الاستدامة البيئية، حيث يمكن الوصول بسهولة أكبر إلى المزيد من الناس. وكان *تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠١٨* عن فجوة الانبعاثات بمثابة تكملة للتقرير الخاص المعنون ''*الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية*'' الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ووفر معلومات علمية إضافية سليمة ومقنعة. وأظهر تقييم فجوة الانبعاثات ضرورة رفع مستوى طموحات العالم بمقدار ثلاث مرات لمنع أن يتجاوز الاحترار درجتين مئويتين.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

١٤-١٠ تستند استراتيجية البرنامج المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتجعل الاستراتيجية المتوسطة الأجل الإنسان محور التنمية المستدامة، وتشجع عل تحقيق رفاة البشر وتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة دون التسبب في تدهور البيئة أو تجاوز قدرة الكوكب على تجديد نفسه. وللعلوم أهمية أساسية في توفير الحلول اللازمة للتصدي لبعض مسائل الاستدامة الأكثر إلحاحا في القرن الحادي والعشرين. ومن ثم، فإن تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من أجل توعية المجتمع بالمخاطر التي تطرحها التطورات الجديدة والفرص التي تتيحها يندرج في صميم عمل البرنامج وهو متأصل في جميع أجزاء البرنامج. وتوفر الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ نقطة انطلاق نحو رؤية لعام ٢٠٣٠ ينعم في إطارها الرجال والنساء والأطفال بالحياة على كوكب أصح.

١٤-١١ وتحقيقا لهذه الرؤية، سيعمل البرنامج، بوصفه الهيئة العالمية الرئيسية المعنية بالبيئة، على تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة، وسيقوم بدور الجهة الرسمية المناصرة لقضايا البيئة العالمية. وسيعمل البرنامج أيضا على تلبية الاحتياجات الخاصة للمناطق والبلدان من خلال تكييف عمله على نحو يتيح التصدي للتحديات البيئية المتنوعة التي تواجهها، بدءا بمعالجة تفاوت درجة تأثرها بتغير المناخ والكوارث ووصولا إلى تعزيز سلامة النظم الإيكولوجية والكفاءة في استخدام الموارد وتحسين نوعية الهواء. وستساعد هذه الأنشطة أيضا البلدان على تفعيل البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والخطط الواردة فيها والقرارات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات الأطراف التي تعقدها، فضلا عن الأهداف البيئية العالمية المتفق عليها دوليا. وتراعى أيضا في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ الأولويات الإقليمية والمسائل المستجدة المحددة من خلال المنتديات العالمية والإقليمية؛ وعملية توقعات البيئة العالمية والتقييمات الأخرى؛ وعملية التبصر البيئي التي يضطلع بها البرنامج؛ والمشاورات التي تجرى مع المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية. وتهدف الاستراتيجية إلى الاستفادة إلى أقصى حد من الميزة النسبية للبرنامج، وهي أنه يوفر منظورا بيئيا للنظر من خلاله إلى التنمية المستدامة وفهمها وتقديم المشورة بشأنها.

١٤-١٢ وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) استمرار التوسع في الشراكات الفعالة للتأثير في سياسات الوكالات المنفذة الرئيسية في مجالات البيئة؛

(ب) إمكانية التوسع في تنفيذ النهج المحلية على الصعيد الإقليمي لضمان أن يكون لها أثر شامل؛

(ج) مواصلة إتاحة التمويل الطوعي، بما يمكّن البلدان من التحول نحو التنمية المستدامة.

١٤-١٣ ويدمج البرنامج منظورا جنسانيا في أنشطته التشغيلية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للبرنامج الفرعي ٧، إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض، فإن المنجزات المستهدفة تتيح الوصول إلى بيانات مصنفة والمؤشرات البيئية والجنسانية تمكن الحكومات والجهات صاحبة المصلحة من وضع تقييمات وسياسات واستراتيجيات للإدارة البيئية السليمة يراعي فيها المنظور الجنساني؛ وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، تغير المناخ، فإن أحد المنجزات المستهدفة للمشاريع الميدانية هو تمكين صاحبات الأعمال بصفتهن عوامل تغيير في مجال الطاقة النظيفة والمستدامة من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ.

١٤-١٤ وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، عمل البرنامج، ولا يزال، على بناء شراكات طويلة الأجل على المستويين الاستراتيجي والتقني. فعلى سبيل المثال، يقيم البرنامج شراكة مع القطاع المالي العالمي منذ عام ١٩٩٢. وتقيم أكثر من ٢٣٠ مؤسسة مالية، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين والجهات المستثمرة، شراكات مع البرنامج من أجل تعزيز التمويل المستدام، وسيتم بناء شراكات تحويلية وشفافة على أساس مراعاة العناية الواجبة وعند الاقتضاء، بالتشاور مع الدول الأعضاء. كما سيستمر بناء الشراكات على أساس المبادئ والقيم المشتركة والرؤية والأهداف نفسها، بحيث يكون الإنسان والكوكب محور التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يمكن للمصارف الإنمائية والمنظمات الصحية وغيرها من المؤسسات الاستفادة من عمل البرنامج في تعزيز الاستدامة البيئية وتحقيق المنافع من حيث الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

١٤-١٥ وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتحمل البرنامج المسؤولية عموما عن توفير التوجيه بشأن المسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. وسيتيح هذا التوجيه إجراء تقييمات لأسباب التحديات البيئية وآثارها، وكذلك للمسائل المستجدة ذات الأهمية العالمية والإقليمية. ومن هذا المنطلق، يهدف البرنامج إلى تحفيز العمل الدولي لتحقيق استجابة منسقة داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة والجهات الشريكة على السواء. وسيُنفذ ذلك من خلال آليات مشتركة بين الوكالات مثل فريق إدارة البيئة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية. أما فريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة، فهو عبارة عن هيئة تنسيق على نطاق المنظومة معنية بالبيئة. وقد أنشئ في عام ٢٠٠١ عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٣/٢٤٢. ويتولى رئاسته البرنامج، ويمثله مديره التنفيذي، وتدعمه خدمات الأمانة التي يوفرها له البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، سيدمج البرنامج أولويات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في هذه العمليات لتمكين منظومة الأمم المتحدة من معالجة المسائل البيئية بشكل منسق. وسيواصل البرنامج توفير التوجيه لإطار الاستراتيجيات البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهو عبارة عن عملية تشاورية يعقدها فريق إدارة البيئة من خلال وكالاته الأعضاء البالغ عددها ٥١ وكالة. وهدفه هو تعزيز التقارب بين استراتيجيات الاستدامة البيئية وزيادة إبراز مبادرات الشراكة والتعاون عموما في مجال البيئة وأهداف التنمية المستدامة. وتهدف هذه الجهود إلى مواصلة تحقيق التعاون وأوجه الكفاءة على نطاق المنظومة.

أنشطة التقييم

١٤-١٦ استرشدت الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ بالتقييمات والتقييمات الذاتية التالية المنجزة في عام ٢٠١٨:

(أ) تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) التقييم الذاتي لـ ٣٣ من المشاريع المنجزة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة والكفاءة في استخدام الطاقة، والسلامة الأحيائية، وتقييم المياه العابرة للحدود، والحد من آثار تغير المناخ، وبناء القدرات والمساعدة التقنية، والنُهج الإقليمية للإدارة البيئية؛ بالإضافة إلى تقييم منتصف المدة لثلاثة مشاريع تتعلق بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والطاقة المتجددة والاستثمار في مجال تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، والمساعدة الرأسمالية الأولية؛

(ج) تقييم منتصف المدة الذاتي لتوقعات البيئة العالمية؛

(د) التقييم الذاتي للبرنامج الفرعي ٦، الكفاءة في استخدام الموارد.

١٤-١٧ وتمت مراعاة نتائج التقييمات والتقييمات الذاتية المشار إليها في الفقرة ١٤-١٦ أعلاه في الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠. فعلى سبيل المثال، يحدد كل برنامج فرعي حاليا وضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على مستوى كل من الأثر والمؤشر. واتصلت إحدى التوصيات الناشئة عن التقييمات باعتماد نهج أكثر تكاملاً. واستجابة لذلك، أدرج البرنامج الفرعي ٥، المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء، في الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ أهدافا محددة في إطار العديد من الأهداف المتصلة بالمواد الكيميائية والنفايات وحماية صحة الإنسان. وتضمن البرنامج الفرعي ٣، النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة، أدوات معززة مثل مؤشر الثروة الشاملة لدعم البلدان في تقييم رأس مالها الطبيعي. واتصلت توصية أخرى باستخدام المنظور البيئي في مجالات العمل الأخرى. وبالتالي، بالنسبة إلى الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠، عزز البرنامج أيضا عمله بشأن الصلة بين البيئة والصحة، حيث أنه سعى إلى تحقيق تكامله وتعجيله، من خلال تعظيم أوجه التآزر وتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات إلى البلدان ذات الصلة والجهات المعنية صاحبة المصلحة. وفي برنامجه المقرر لعام ٢٠٢٠، حسن البرنامج قدرته على تحقيق النتائج، بما في ذلك قياس ودعم القيمة التي يقدمها مقابل المال ونماذج أعماله، وتدعيم سياسة الضمانات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والأخذ بسياسة وخطة عمل بشأن المسائل الجنسانية.

١٤-١٨ ومن المقرر أن تجرى في عام ٢٠٢٠ خمسة عشرة تقييما ذاتيا للمشاريع المنجزة بشأن تغير المناخ، والمواد الكيميائية، والنفايات ونوعية والهواء، والنظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة، والإدارة البيئية، والكفاءة في استخدام الموارد.

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨

برنامج العمل

البرنامج الفرعي ١
تغير المناخ

١ – الهدف

١٤-١٩ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز تحول البلدان نحو التنمية الاقتصادية المنخفضة الانبعاثات وتعزيز قدرتها على التكيف والتأقلم مع آثار تغير المناخ.

٢ – المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٤-٢٠ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، والهدف ١٤ (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، والهدف ١٥ (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي).

٣ – أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

قضية ساخنة: خفض كمية الغازات المنبعثة من جراء التدفئة

تمثل التدفئة والتبريد والمياه الساخنة ٦٠ في المائة من الطلب على الطاقة في المدن. ونظرًا إلى أن تلك الطاقة تستمد في معظمها من الوقود الأحفوري، فثمة حاجة ملحة إلى خفض الطلب من خلال إدخال تحسينات على الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني والأجهزة والتحول نحو مصادر الطاقة منخفضة الكربون.

وفي عام ٢٠١٨، قدم البرنامج مشورة خبراء بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة إلى ٢٣ بلدا لمساعدتها في بناء قدراتها في مجال قضايا الكفاءة في استخدام الطاقة. وكان من بين الأمثلة على ذلك مشروع مدينة بانيا لوكا الذي ركز

قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشورة التي أفضت إلى تركيب وتجديد محطات رصد في البوسنة والهرسك. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ديجان ميهولجيك.

على شبكة التدفئة الحضرية المركزية في بانيا لوكا، وهي ثاني أكبر شبكة في البوسنة والهرسك. وشملت تلك المشورة ما قدم من مشورة بشأن تركيب محطات الرصد وتجديدها.

ويعتمد نظام التدفئة في بانيا لوكا على النفط الخام عالي التكلفة ويسجل خسائر كبيرة في الطاقة أثناء النقل والاستخدام النهائي. ويتسبب ذلك في تكاليف باهظة تتكبدها المدينة وشركة التدفئة الحضرية المركزية، وفي انبعاثات لغازات الدفيئة لا داعي لها. ويبلغ عمر الغلايات المستخدمة في نظام التدفئة ٣٥ عامًا في المتوسط وتفقد ما يصل إلى ٦٠ في المائة من الحرارة المتولدة، بينما يتسبب العزل السيئ في فقدان ما يصل إلى ٤٠ من المائة من الحرارة التي توفر للمباني الحضرية.

وخلال هذا المشروع، تعاون مع المدينة ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ اللذين يستضيفهما البرنامج والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لإجراء تحليل على نطاق المدينة من أجل تقييم حالة شبكة التدفئة الحضرية المركزية.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتخفيض تكاليف الكهرباء للجهات المستهلكة والمؤسسات التجارية.

وتشمل الأدلة التي تثبت أن النتيجة تحققت نظام التدفئة بقدرة ٤٩ ميغاوات الذي أطلق في عام ٢٠١٨ والذي يستخدم كتلة إحيائية محلية المصدر. وفي عام ٢٠١٨، أدى ذلك إلى زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في المدينة بنسبة ٧٥ في المائة. وسيخفض ذلك انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٩١ في المائة وسيحقق وفورات تصل إلى مليون دولار سنويًا نتيجة انخفاض تكاليف الوقود. كما سيسهم في تحسين نوعية الهواء عن طريق خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت بنسبة ٩٤ في المائة.

وسوف تثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

١٤-٢١ وإن إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة وحدوث زيادة في استخدام الطاقة المتجددة في البلدان للمساعدة على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والملوثات الأخرى كجزء من تنميتها المنخفضة الانبعاثات، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، تحققت فيما يتعلق بالهدف المرحلي لعام ٢٠١٨، كما يتضح من واقع أن ١٥ بلدا من البلدان التي يدعمها البرنامج أحرزت تقدما في اعتماد و/أو تنفيذ خطط و/أو استراتيجيات و/أو سياسات التنمية الخفيضة الانبعاثات من غازات الدفيئة.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

رفع مستوى الطموحات في مجال المناخ

يؤدي قطاع التبريد وتكييف الهواء، بوصفه من القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة، دورًا حيويًا في تمكين كل بلد من تحقيق هدفي تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه. ففي حال عدم تحسين الكفاءة وتوسيع نطاق الحلول الجديدة، سيكون النمو المستمر لمركبات الكلورو فلورو كربون مسؤولاً عن ارتفاع درجة الحرارة بمقدار ٠,١ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٥٠، مع احتمال ارتفاعها بما مقداره ٠,٥ درجة مئوية بحلول عام ٢١٠٠.

وبين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، شرع البرنامج والجهات الشريكة في تنفيذ برنامج كيغالي للتبريد القائم على كفاءة استخدام الطاقة من أجل مساعدة الدول على التحول نحو معدات التبريد الأكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة، والتقليل التدريجي من إنتاج واستخدام مركبات الكلورو فلورو كربون واستبدالها بمبردات أحدث غير ضارة بالمناخ. ويهدف برنامج كيغالي إلى دعم تطوير الآليات والسياسات المالية

اللازمة لمنتجات التبريد التي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة والمراعية للمناخ. وفي عام ٢٠١٨، واصل البرنامج الفرعي تقديم المشورة التقنية إلى البلدان ودعم عملية تحويل قطاع التبريد إلى قطاع أكثر مراعاة للمناخ.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في أن درجات الحرارة العالمية لا تزال آخذة في الارتفاع بالرغم من الالتزامات المنبثقة عن اتفاق باريس، مما يجعل الناس مضطرين إلى التكيف مع الظواهر المناخية الجديدة الشديدة القسوة، ولا يزال يطلب إلى البرنامج توفير الدعم للدول الأعضاء التي تسعى إلى اعتماد معايير الكفاءة في استخدام الطاقة. ووفقًا للتقرير الخاص المعنون "*الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية*" الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في عام ٢٠١٨، تشير التقديرات إلى أن الأنشطة البشرية قد تسببت بالفعل في أن يتجاوز الاحترار العالمي بمقدار ١,٠ درجة مئوية مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. وبالتالي، ثمة ضرورة إلى مواصلة خفض الانبعاثات العالمية.

واستجابةً لذلك، سيعمل البرنامج، تحقيقا لأهداف عام ٢٠٢٠، على دعم البلدان في اعتماد معايير الكفاءة في استخدام الطاقة بالنسبة إلى الثلاجات ومكيفات الهواء أثناء التحول نحو المبردات البديلة التي لا تحتوي على مركبات الهيدرو فلورو كربون والتي يكون تسببها في الاحترار العالمي أقل احتمالا. ويشمل ذلك تعزيز تنفيذ برامجها المتعلقة بتغير المناخ، لا سيما من خلال زيادة التواصل والقيام بحملة توعية، بالإضافة إلى زيادة تأمين التمويل من القطاع الخاص من أجل التحول نحو إزالة الكربون.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة وهي تحسن معدل التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في خفض الانبعاثات على النحو المنصوص عليه في اتفاق باريس والهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، واقع أن ٤٠ دولة تعتمد أو تنفذ خطط التنمية الخفيضة الانبعاثات، كما هو مبين في الشكل.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد البلدان التي اعتمدت أو نفذت خطط التنمية الخفيضة الانبعاثات

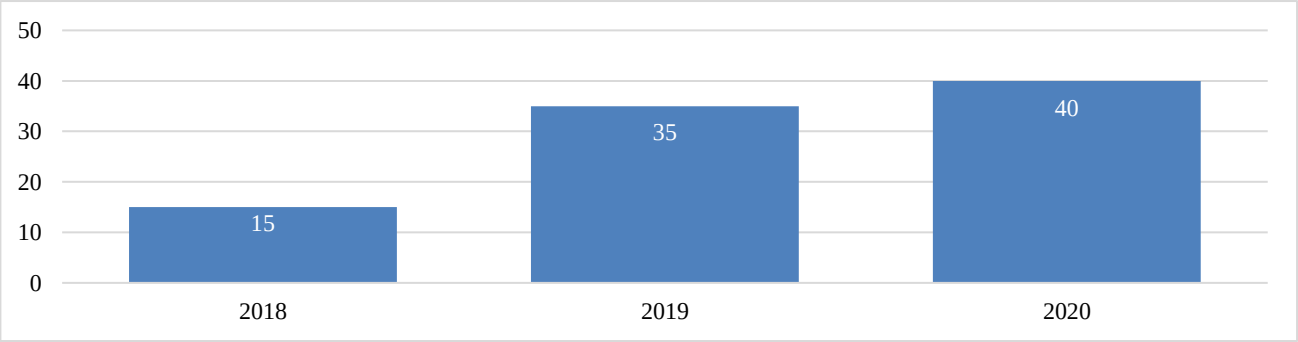

١٤-٢٢ وتشمل قرارات الجمعية العامة التالية الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: ٧٣/٢٣٢، بشأن حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة؛ ٧٣/٢٣٠، بشأن اتخاذ إجراءات عالمية فعالة لمعالجة آثار ظاهرة النينيو؛ و ٦٩/٢٢٥، بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وسيظل هذا البرنامج الفرعي يسترشد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٤-٢٣ يعرض الجدول ١٤-١ أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت او من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٤-١

البرنامج الفرعي ١: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون التقني والميداني (عدد المشاريع)	١	١	٢	٣
المنشورات (عدد المنشورات)	٤	٤	٥	٦
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق في الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١٤-٢٤ يُعزى الفرق في إطار بند مشاريع التعاون الميداني والتقني إلى مشاريع تهدف إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة، وذلك تلبية للطلبات الواردة من البلدان للحصول على الدعم في وضع الاستراتيجيات لتنفيذ اتفاق باريس.

١٤-٢٥ ويعزى الفرق في إطار بند المنشورات إلى منشورات عن التحول نحو التنمية الاقتصادية الخفيضة الانبعاثات وتعزيز القدرة على التكيف والتأقلم مع آثار تغير المناخ التكيف، وذلك تلبية للطلبات الواردة من البلدان بشأن خطط التكيف والتأقلم التي تستند بدرجة أكبر على الأدلة.

البرنامج الفرعي ٢
القدرة على التأقلم مع آثار الكوارث والنزاعات

١ - الهدف

١٤-٢٦ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو منع وقوع الآثار البيئية التي تحدثها الكوارث والنزاعات والحد منها، مع العمل في الوقت نفسه على بناء قدرة البلدان على التأقلم مع الآثار التي تترتب على الأزمات في المستقبل.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٤-٢٧ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، والهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

النهوض من تحت الأنقاض: مدينة الموصل تسهم في التعامل مع أنقاض الحرب

" شارع نينوى، المركز التجاري لمدينة الموصل القديمة، مدمر تماما. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة".

في عام ٢٠١٨، كان البرنامج الوكالة الرائدة في تقييم إدارة الحطام في الموصل. فبعد التحرر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عقب عدة أشهر من القتال العنيف، اضطرت مدينة الموصل في شمالي العراق أن تواجه وحدها مسألة التعامل مع الحطام الناجم عن التدمير الواسع النطاق للبنية التحتية. وبالتالي، دأب سكان المدينة وحكومة العراق على العمل بلا كلل من أجل تنظيف مدينتهم. ودعم البرنامج هذه العملية من خلال توفير الخبرة التقنية في مجال إزالة الأنقاض.

وقام البرنامج وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وبلدية الموصل وخبراء متخصصون في إدارة الحطام بتقييم كميات الركام بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ومن خلال تحليل للصور الساتلية ومسوحات ميدانية، تضمن التقييم تقديرات تفيد بوجود حوالي ٨ ملايين طن من الحطام الناشئ عن النزاع في

المدينة، أي ما يعادل ثلاث مرات أكبر هرم من أهرامات الجيزة. وفي عام ٢٠١٨، استضاف البرنامج وموئل الأمم المتحدة حلقة عمل في الموصل للتخطيط لكيفية إزالة الحطام بطريقة منظمة – أي بالتحول من إلقاء الأنقاض في العراء إلى إعادة تدوير الركام لدعم إعادة تعمير الموصل ودعم سبل كسب العيش والحد من استخراج الموارد. وجمعت حلقة العمل أكثر من ٥٠ خبيرا من الإدارات الحكومية المعنية بتنفيذ جهود إزالة الحطام الناشئ عن النزاع، وشديد التلوث بالذخائر غير المنفجرة والفخاخ المتفجرة وغيرها من المواد التي يحتمل أن تكون خطرة. ونفذت مشاريع مماثلة في مدن أخرى، فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٨، نظم البرنامج أيضا حلقة عمل إقليمية في الرمادي، بالعراق، لدعم السلطات المحلية في أكثر مدن محافظة الأنبار تضرراً، بالعراق، (الرمادي، وحديثة، وهيت، والقائم، وكبيسة) في وضع خطط خاصة بها لإدارة الحطام.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي تحسين القدرة على إدارة الحطام وإعادة الأوضاع المعيشية إلى سابق عهدها في الموصل.

وتشمل الأدلة التي تثبت أن النتيجة تحققت إنشاء أول مركزين لإعادة تدوير الحطام في الموصل وبدء عملية عودة ١,٤ مليون شخص.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢٨-١٤ وإن إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي إدماج الاعتبارات البيئية في خطط الاستجابة في حالات الطوارئ والإنعاش فيما بعد الأزمات للنهوض باستدامة تدابير الإنعاش، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، قد تحققت، كما يتضح من تلبية البرنامج لما نسبته ١٠٠ في المائة من الطلبات التي قدمتها البلدان للاستجابة لحالات الطوارئ. وقد قدم البرنامج توصيات سياساتية وخدمات دعم لأغراض المتابعة استجابة للطلبات الواردة من ٦ دول أعضاء للحصول على المساعدة البيئية.

٤ – أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تقارير عن حالة البيئة

وفر البرنامج الفرعي الدعم للبلدان، بناءً على طلبها، في إعداد تقارير عن حالة البيئة كوسيلة لتعريف الجهات المستفيدة بالأسباب والعواقب البيئية للأزمات، والإدارة السليمة للموارد البيئية. وتسهم هذه التقييمات في تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٨، نشر البرنامج بخصوص جنوب السودان التقرير الأول عن حالة وتوقعات البيئة. وشكل التقرير خط الأساس للعمليات التي ستجرى في المستقبل لتقييم وجرد وتحديد وتقدير الموارد الطبيعية الهائلة للبلد.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في ازدياد طلب الدول الأعضاء على المساعدة في عمليات تقييم إدارة الموارد الوطنية، نظرا لمحدودية المعلومات الدقيقة المتاحة عن حالة البيئة لضمان القدرة عل التأقلم وسبل كسب العيش للأجيال الحالية والمقبلة.

واستجابةً لذلك، سيقوم البرنامج الفرعي، تحقيقا لأهداف عام ٢٠٢٠، بتعزيز تعاونه مع البلدان التي تطلب المساعدة في عمليات تقييم إدارة الموارد الطبيعية. وسيزداد التركيز على القدرة على التأقلم وسبل كسب العيش، وتعزيز القدرة على الاستجابة لأولويات الدول الأعضاء، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالعمل في مجال البيئة والأمن، والأسباب البيئية للتشرد والهجرة القسرية، فضلاً عما يترتب عليهما من آثار، وسينصب التركيز على مسائل من قبيل النفايات الناجمة عن الكوارث، وقطاع الأنشطة الاستخراجية، والأسباب البيئية للتشرد والأثر البيئي للعمليات الإنسانية، والمبادرات التي تهدف إلى إحداث تأثير واسع النطاق.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي تعزيز القدرة المؤسسية على إدارة الموارد الطبيعية من خلال الوصول إلى المعلومات الضرورية.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، عدد البلدان التي أعدت تقارير عن حالة البيئة، بما يشكل دعامة أساسية للتعافي البيئي والإدارة البيئية السليمة بعد انتهاء النزاع.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد البلدان التي أعدت تقارير عن حالة البيئة

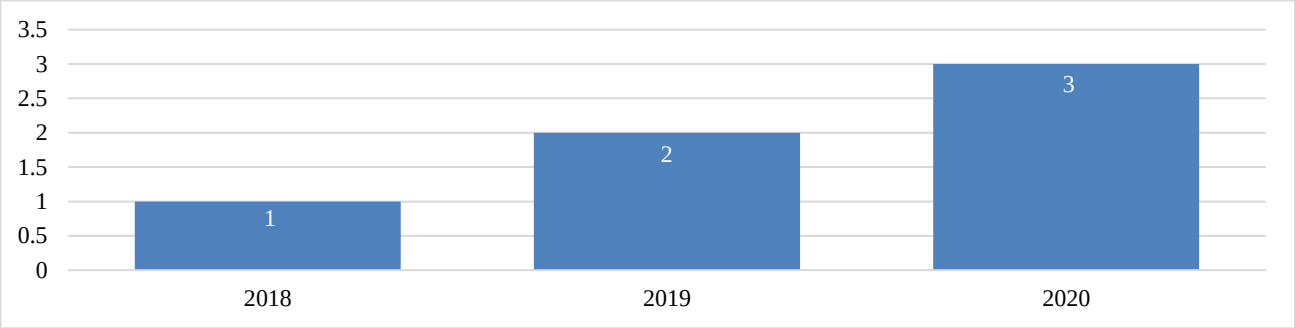

١٤-٢٩ وسيظل هذا البرنامج الفرعي يسترشد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٤-٣٠ يعرض الجدول ١٤-٢ أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٤-٢

البرنامج الفرعي ٢: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون التقني والميداني (عدد المشاريع)	٢	٢	٢	٢
المنشورات (عدد المنشورات)	١	١	١	٢
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق في الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١٤-٣١ يعزى الفرق في إطار بند المنشـــورات إلى منشـــورات عن حالة البيئة، وذلك تلبية للطلبات الإضـــافية الواردة من البلدان للحصول على المساعدة في عمليات تقييم الموارد الطبيعية.

البرنامج الفرعي ٣
النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة

١ - الهدف

١٤-٣٢ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بنهج متكامل لإدارة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي وأداء النظم الإيكولوجية على المدى الطويل وتوافر السلع والخدمات الخاصة بتلك النظم، وإصلاح ما يلزم في هذا الصدد.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٤-٣٣ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٢ (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، والهدف ١٤ (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، والهدف ١٥ (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

الالتزام بالتغلب على القمامة البحرية

في عام ٢٠١٨، واصل البرنامج، من خلال أنشطة التوعية التي يضطلع بها، تنفيذ حملة البحار النظيفة من خلال المشاركة بنشاط مع الحكومات والجمهور العام والقطاع الخاص في مكافحة التلوث البحري بالمواد البلاستيكية. وفي إطار تلك الحملة، أطلقت مبادرة ''التغلب على التلوث بالمواد البلاستيكية'' على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لتشجيع الناس على الانضمام إلى الحملة مع تقديم التزامات ملموسة بوضع حد للقمامة البلاستيكية البحرية. وكان مجال التركيز الأول تسليط الضوء على حجم المشكلة بغية توجيه رسالة واضحة. وكُثفت الإجراءات والالتزامات الرئيسية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية خلال الاحتفالات التي أقيمت في عام ٢٠١٨ بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، والتي وردت خلالها من جميع أنحاء العالم تعهدات عديدة بالتبرع من الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك هندوراس ونيجيريا واللجنة الأولمبية الدولية والقطاع الخاص.

''الأمم المتحدة راعية المحيطات، لويس بوغ ينضم إلى أفروز شاه ومبادرة فرسوفو للتطوع المحلي في مومباي، الهند، في إطار أكبر عملية تنظيف للشواطئ في التاريخ. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة''.

النتيجة والأدلة

اسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي زيادة التزام الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بمعالجة مشكلة القمامة البحرية.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة ازدياد عدد البلدان والجهات الأخرى صاحبة المصلحة التي قدمت التزامات محددة بمعالجة مشكلة القمامة البحرية. فبعد عام واحد من إطلاق حملة البحار النظيفة، انضمت إليها ٥٠ حكومة، تمثل بلداننا تغطي أكثر من نصف شواطئ العالم، حيث أن العديد منها قدم التزامات محددة بحماية المحيطات وتشجيع إعادة التدوير وخفض المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام. فعلى سبيل المثال، في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨، أصبحت شيلي أول بلد من بلدان أمريكا الجنوبية يقر حظر استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام على نطاق البلد، ونالت إعجاب الكثير من جميع أنحاء العالم لما بذلته من جهود من أجل التغلب على التلوث بالمواد البلاستيكية قبل الاحتفال باليوم العالمي للبيئة. وتلجأ عدة بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، منها بيرو وكوستاريكا وكولومبيا، إلى فرض الضرائب والحظر واستخدام الابتكار التكنولوجي لتقييد إنتاج الأكياس البلاستيكية واستهلاكها والحد من أثرها الضار على المحيطات والأنواع البحرية. وأعلنت الأرجنتين والإمارات العربية المتحدة وغيانا وكوت ديفوار والهند وهندوراس أنها ستنضم إلى حملة البحار النظيفة في اليوم العالمي للبيئة. وفي الوقت نفسه، أعلنت حكومة الهند أنها ستشرع في حملة للقضاء على جميع المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام في البلد بحلول عام ٢٠٢٢، وفي برنامج لقياس إجمالي البصمة الإيكولوجية للمياه الساحلية في البلد.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

١٤-٣٤ وإن إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي قيام مقرري السياسات في القطاعين العام والخاص باختبار مسألة إدراج سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية في عملية صنع القرار الاقتصادي، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة

لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، تحققت فيما يتعلق بالهدف المرحلي لعام ٢٠١٨، كما يتضح من واقع أن خمس مؤسسات من مؤسسات القطاع العام قد اختبرت مسألة إدراج سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية في عملية صنع القرار الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، عدلت ١٣ مؤسسة مالية نماذج أعمالها للحد من المخاطر المتصلة بالنظم الإيكولوجية و/أو الآثار السلبية التي تقع على النظم الإيكولوجية البحرية، مع مراعاة النظم الإيكولوجية/رأس المال الطبيعي في عملية صنع القرار.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

الارتقاء بمستوى مكافحة القمامة البحرية

في عام ٢٠١٨، في إطار خطة عمل البرنامج بشأن التلوث، وفر البرنامج الفرعي الدعم للبلدان في اتخاذ إجراءات أولية من أجل مكافحة القمامة البلاستيكية البحرية. وشهدت الحملة تقديم ما يزيد عن ٥٠ حكومة و ٩٠ ٠٠٠ فرد وعدة منظمات من القطاع الخاص التزامات محددة لوضع حد للقمامة البلاستيكية البحرية.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في توسيع نطاق الحملة لتشجيع المزيد من الحكومات على الانضمام إليها، والمزيد من الأفراد على تقديم تعهدات من أجل الحد من بصمتهم البلاستيكية، والمزيد من مؤسسات القطاع الخاص على المشاركة في المشاورات بهدف تغيير نماذج أعمالها، بما يؤدي إلى الحد من استخدام المواد البلاستيكية. والهدف من ذلك هو تحسين إدارة الصناعات البلاستيكية، والتخلص تدريجيا من المواد البلاستيكية غير القابلة لإعادة الاستعمال، والتقليل بدرجة كبيرة من المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام خلال السنوات الخمس المقبلة.

واستجابةً لذلك، سيعمل البرنامج الفرعي، تحقيقا لأهداف عام ٢٠٢٠، على إرهاف الوعي بحجم المشكلة من خلال تشجيع الحوار مع الحكومات لتقليل استعمال المواد البلاستيكية والحبيبات الدقيقة أحادية الاستخدام، وتحديد الجهات الشريكة في الحملة في كل بلد، وإشراك القطاع الخاص في مشاورات إيجابية لحل المشاكل تفضي إلى الحد من استخدام المواد البلاستيكية في المدن وإشراك المؤسسات التجارية العالمية والمؤسسات السباقة إلى اعتماد هذا النهج سعيا إلى إيجاد جيل جديد من قادة الشركات. وسيعتمد البرنامج النهج المتكامل لأوجه الترابط بين المصدر والبحر. ويشمل ذلك تحسين إدارة المصادر البرية للتلوث البحري، مثل النفايات البلاستيكية وغيرها من النفايات، ومعالجة المغذيات التي تتسبب في التلوث ومياه الصرف الصحي. وسيولى أيضا اهتمام خاص لما يترتب على استخدام الأسمدة والمبيدات والمستحضرات الصيدلانية (بما في ذلك مضادات الميكروبات) من أثر على الناس والبيئة. علاوة على ذلك، ستكثف الحملة أنشطة الشراكة وتسهم بخبرات جديدة في مجال التلوث البحري وتعمل على تحسين عمليات صنع القرار في الأوساط العلمية.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي الحصول على التزامات إضافية من الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة للحد من النفايات البحرية.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التزامات محددة مقدمة من أكثر من ١٠٠ حكومة للحد من القمامة البحرية.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد الحكومات التي قدمت التزامات للحد من القمامة البحرية

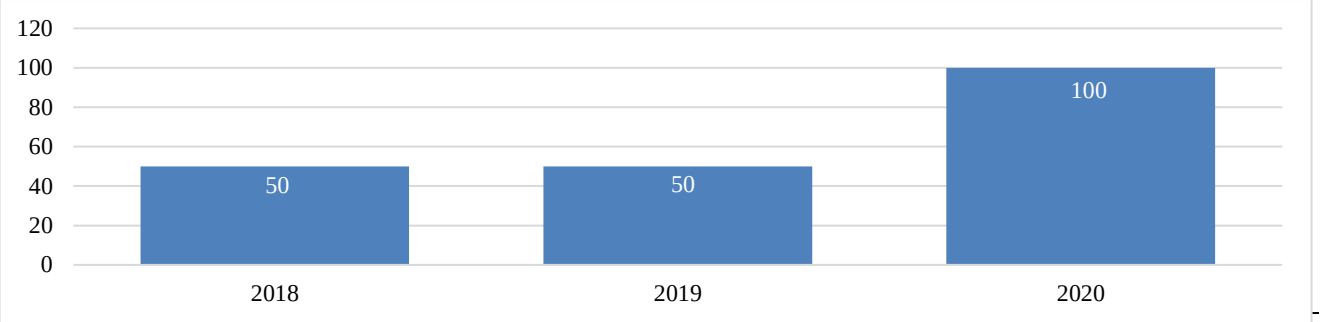

١٤-٣٥ وسيظل هذا البرنامج الفرعي يسترشد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٤-٣٦ يعرض الجدول ١٤-٣ أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٤-٣

البرنامج الفرعي ٣: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة إلى الاجتماعات (عدد الاجتماعات التي تستغرق ثلاث ساعات)	-	٢	-	٢
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون التقني والميداني (عدد المشاريع)	١	١	١	١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	-	٦	-	٦
المنشورات (عدد المنشورات)	-	-	٦	٦
المواد التقنية (عدد المواد)	٣	٣	٣	٣
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق في الأرقام الفعلية والمقررة لعام ٢٠١٨

١٤-٣٧ يعزى الفرق في إطار بند المؤتمرات وخدمات الأمانة للاجتماعات إلى الجلسة المفتوحة العضوية لاتفاقية التنوع البيولوجي، بسبب الطلبات الواردة من البلدان لدعم الحاجة إلى وضع إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠.

١٤-٣٨ يعزى الفرق في إطار بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل وأنشطة التدريب إلى أنشطة في مجال بناء القدرات تهدف إلى تعزيز المعارف فيما يتعلق بقيمة خدمات النظم الإيكولوجية ودورها، وذلك تلبية للطلبات الواردة من البلدان التي تسعى إلى تحسين الهياكل المؤسسية للإدارة المشتركة بين القطاعات للنظم الإيكولوجية البحرية والأرضية.

الفروق في الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١٤-٣٩ يعزى الفرق في إطار بند المؤتمرات وخدمات الأمانة للاجتماعات إلى الجلسة المفتوحة العضوية لاتفاقية التنوع البيولوجي، بسبب الطلبات الواردة من البلدان لدعم الحاجة إلى وضع إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠.

١٤-٤٠ يعزى الفرق في إطار بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل وأنشطة التدريب إلى أنشطة في مجال بناء القدرات تهدف إلى تعزيز المعارف فيما يتعلق بقيمة خدمات النظم الإيكولوجية ودورها، وذلك تلبية للطلبات الواردة من البلدان التي تسعى إلى تحسين الهياكل المؤسسية للإدارة المشتركة بين القطاعات للنظم الإيكولوجية البحرية والأرضية.

البرنامج الفرعي ٤
الإدارة البيئية

١ - الهدف

١٤-٤١ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز اتساق السياسات وتدعيم الأطر القانونية والمؤسسية من أجل النهوض بتحقيق الأهداف البيئية في سياق التنمية المستدامة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٤-٤٢ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف ١٤ (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، والهدف ١٥ (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، والهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تعزيز التشريعات المتعلقة بالأحياء البرية

في عام ٢٠١٨، ساعد البرنامج العديد من البلدان من خلال مشاريع التعاون الفني في تدعيم أطرها القانونية لتمكينها من مواجهة التحديات البيئية بشكل أفضل. وكان من بين مجالات التعاون التنفيذ الفعال لاتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، بما يشمل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. وقام البرنامج بذلك، بالاستناد إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ٣/١، الذي اتخذته الجمعية في دورتها الأولى، والذي طلبت فيه إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "أن يواصل دعم الحكومات الوطنية، بناء على طلبها، لوضع وتنفيذ القوانين البيئية، وأن تواصل في هذا السياق بذل الجهود لمكافحة الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية وأن تواصل تعزيز الإجراءات، بسبل منها بناء القدرات".

"حيوانات البنغول هي أكثر الثدييات التي يتم الاتجار بها بشكل غير قانوني في العالم. فخلال العقد الماضي، تم نقل مليون عينة من بيئتها الطبيعية، مما أدى إلى انخفاض في الأنواع الثمانية من حيوانات البنغول. المصدر: Shutterstock"

وشمل الدعم الذي وفره البرنامج، بالتعاون الوثيق مع أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، تقديم المساعدة القانونية التقنية والدعم المالي على السواء من أجل وضع وتعزيز تشريعات وطنية تتضمن التدابير المحلية الأساسية الأربعة التي تنص عليها الاتفاقية. وتتمثل تلك التدابير في تعيين هيئة إدارة واحدة على الأقل وهيئة علمية؛ وحظر الاتجار بالعينات في انتهاك للاتفاقية؛ وتجريم هذا الاتجار؛ ومصادرة العينات التي يتم الاتجار بها أو حيازتها بشكل غير قانوني. وإن الدعم الذي يقدمه البرنامج إلى البلدان من أجل وضع أطر قانونية قوية يمكّنها أيضًا من الانتماء إلى الفئة ١ بموجب الاتفاقية، مما يعني أن تشريعاتها تفي بمتطلبات تنفيذ الاتفاقية. فعلى سبيل المثال، في الفترة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ساعد البرنامج جزر سليمان في تعزيز قانونها المتعلقة بحماية الأحياء البرية وإدارتها، وإريتريا في وضع الإعلان المتعلق باتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، وغامبيا في صياغة قانون الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي تقوية الأطر القانونية الوطنية التي تمكّن البلدان من تجنب الاتجار غير القانوني بما يزيد عن ٠٠٠ ٣٥ نوع من النباتات والحيوانات المدرجة في القوائم الواردة في الاتفاقية الاتجار، أو استغلالها بشكل غير مستدام، مع إحداث أثر حقيقي على التنوع البيولوجي للبلدان وسبل عيش الناس ورفاههم.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة التشريعات المنقحة المعتمدة في عام ٢٠١٨ في إريتريا وجزر سليمان وغامبيا.

وتثبت النتيجة التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

١٤-٤٣ وإن إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز القدرات المؤسسية والأطر القانونية و/أو أطر السياسات من أجل تحقيق الأهداف البيئية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠/أهداف التنمية المستدامة، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، قد تحققت، كما يتضح من واقع أن ١٠ بلدان عززت قدراتها المؤسسية وأطرها القانونية من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتحقيق الأهداف البيئة المتفق عليها دوليا، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠/أهداف التنمية المستدامة. ومن بين هذه البلدان إريتريا وجزر سليمان وغامبيا، التي نقحت تشريعاتها المتصلة باتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، بدعم من البرنامج. وتمثل الأطر القانونية القوية معالم هامة بالنسبة إلى البلدان إذ أنها تمكنها من مواجهة التحديات البيئية بفعالية.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز تنفيذ القوانين البيئية

في السنوات الأخيرة وعام ٢٠١٨، ركز البرنامج على تعزيز التشريعات الوطنية لمنع الاتجار غير القانوني والاستغلال غير المستدام، بما في ذلك في إريتريا وجزر سليمان وغامبيا. وكما تبين من الدراسات والتجارب المباشرة الجارية في البلدان، فإن الأطر القانونية القوية وحدها لا تكفي لمعالجة القضايا البيئية بفعالية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن تقرير عالمي صدر مؤخرا عن البرنامج سلط الضوء على الأهمية التي تتسم بها سلسلة من العناصر بالنسبة إلى دعم العمل البيئي الفعال، إذ أنها تبرز، إضافة إلى وجود قوانين سليمة، أهمية النزاهة المؤسسية والولايات الواضحة والتمتع بالحقوق.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في الحاجة إلى تقوية القدرات المؤسسية، بالرغم من وجود تشريعات بيئية معززة، لتمكين البلدان من وضع تدابير بيئية فعالة.

واستجابة لذلك، سيقوم البرنامج، تحقيقا لأهداف عام ٢٠٢٠، بالتركيز تدريجيا في سياق دعمه لفرادى البلدان على ضمان أن تعزز كامل قدراتها على تحقيق الأهداف البيئية، وأن تقترن الأطر القانونية المعززة بقدرات تنفيذية قوية. وسيركز البرنامج خدماته الاستشارية على مجموعة واسعة من التدخلات ستفضي إلى اتباع نهج أكثر شمولا. وسوف يستلزم ذلك تعزيز قدرات المؤسسات من خلال نهج تدريب المدربين، وتعميم التدريب في مجال القانون البيئي في مناهج معاهد التدريب الوطنية، ولفائدة الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ القانون البيئي وإنفاذه، مثل المدعين العامين وموظفي الجمارك والقضاة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي تعزيز القدرات المؤسسية من أجل تنفيذ القوانين البيئية.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، واقع أن ما عدده ٣٨ بلدا أحرز تقدماً في تعزيز قدراته المؤسسية وأطره القانونية؛ وذلك على سبيل المثال من خلال ما توفر من هيئات لإنفاذ القانون تتمتع بولايات واضحة، وموارد مالية وموظفين مدربين كوسيلة لإنفاذ التشريعات البيئية بشكل أفضل.

مقاييس الأداء: عدد البلدان التي عززت قدراتها المؤسسية وأطرها القانونية من أجل إنفاذ التشريعات البيئية

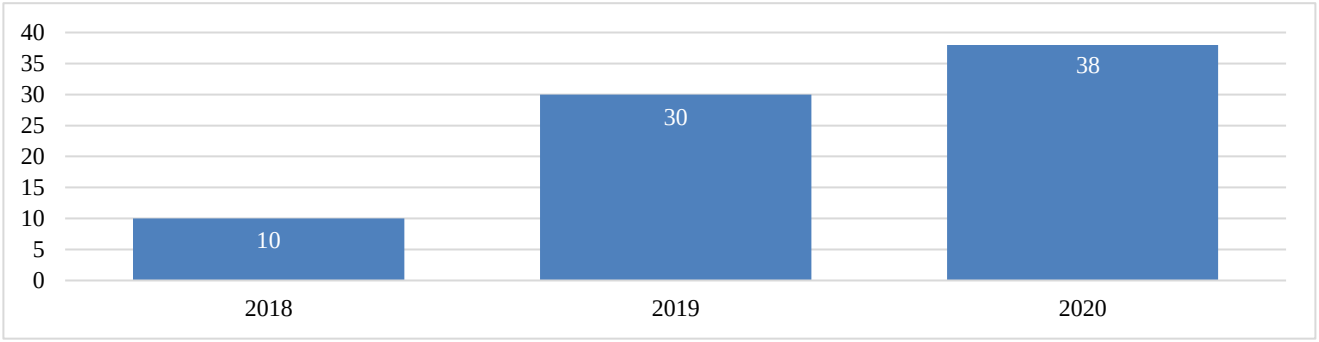

١٤-٤٤ وسيظل هذا البرنامج الفرعي يسترشد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٤-٤٥ يعرض الجدول ١٤-٤ أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٤-٤

البرنامج الفرعي ٤: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون التقني والميداني (عدد المشاريع)	٤	٤	٥	٥
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	-	٢٠	-	٣٠
المنشورات (عدد المنشورات)	٤	٤	٤	٤
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق في الأرقام الفعلية والمقررة لعام ٢٠١٨

١٤-٤٦ يعزى الفرق في إطار بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى المناسبات المتعلقة ببناء القدرات والدعم التقني، بسبب الطلبات الواردة من البلدان لمواصلة تعزيز جهودها في مجال وضع القوانين البيئية وتنفيذها.

الفروق في الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١٤-٤٧ يعزى الفرق في إطار بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى المناسبات المتعلقة ببناء القدرات والدعم التقني، بسبب الطلبات الواردة من البلدان لمواصلة تعزيز جهودها في مجال وضع القوانين البيئية وتنفيذها.

البرنامج الفرعي ٥
المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء

١ - الهدف

١٤-٤٨ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسين نوعية الهواء لتهيئة بيئة أصح وضمان صحة أفضل للجميع.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٤-٤٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة)، والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف ١٤ (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تتعاون الحكومات من أجل معالجة مشكلة التلوث بالزئبق

في عام ٢٠١٨، تصدرت مشكلة التلوث جدول الأعمال البيئي الدولي. وأصبح أثر التلوث على الناس والكوكب أكثر وضوحًا كما تجلت بوضوح التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والصحية الهائلة المرتبطة به. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٨، عمل البرنامج على إقامة الدليل العلمي والتوعية والبحث عن حل عالمي للتصدي لأحد أكثر الملوثات السمية في العالم: الزئبق. فالزئبق هو من المعادن الثقيلة شديدة السمية ويشكل خطرا عالميًا يهدد صحة الإنسان والبيئة.

"الاعتناء بإحدى المصابات بمرض ميناماتا ومؤاساتها في منزلها في ميناماتا، اليابان. المصدر: Reuters/Kim Kyung-Hoon"

وفي عام ٢٠١٨، سرعت اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق خطى العمل على ضبط انبعاثات الزئبق الناشئة عن الصناعات واستخدام بعض المنتجات والعمليات وتعدين الذهب الحرفي الضيق النطاق، وذلك من أجل الحد من تسربات الزئبق العالمية البشرية المنشأ إلى الهواء والمياه والأرض، والقضاء عليها، حيثما كان ذلك ممكنا.

ومنذ عام ٢٠٠٥، أسهم العمل الذي اضطلع به البرنامج بشأن الزئبق على الصعيد العالمي في توجيه المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية ومساعدة البلدان في التصديق عليها وتنفيذها. وفي مقرره ٥/٢٥، أشار مجلس إدارة البرنامج إلى شراكة الزئبق العالمية التابعة لبرنامج

الأمم المتحدة للبيئة باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية للقيام بأعمال فورية بشأن الزئبق أثناء التفاوض بشأن الاتفاقية العالمية للزئبق. ويواصل البرنامج دعم البلدان من خلال عمليات التقييم وتنمية القدرات وإقامة الشراكات فيما يتعلق بالتصديق على اتفاقية ميناماتا وتنفيذها. وبما أن معالجة مشكلة التلوث تعد مسؤولية مشتركة وأنه من واجب جميع الجهات صاحبة المصلحة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ – بما في ذلك الغاية ١٢-٤ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات – فينبغي العمل بنشاط على إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضا لتعزيز حماية صحة الإنسان والبيئة من تسربات الزئبق ومركباته.

وفي عام ٢٠١٨، واصل البرنامج التركيز على دعم البلدان، من خلال التقييمات الأولية والأدوات والتدريب وتنمية القدرات، في النظر في اعتماد الاتفاق البيئي الدولي بشأن الزئبق وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي كفالة أن يبذل المجتمع العالمي جهودا متضافرة للحد من انبعاثات الزئبق في جميع أنحاء العالم.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة واقع أن ١٤ دولة أخرى صدقت على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق في عام ٢٠١٨، وأن ٨ من شركات/صناعات القطاع الخاص ومنظمتين من منظمات المجتمع المدني اتخذت إجراءات محددة بشأن الزئبق. ونتيجة لتصديق تلك البلدان الإضافية الـ ١٤ على الاتفاقية، بلغ مجموع عدد البلدان التي صدقت على الاتفاقية أكثر من ١٠٠ بلد.

وتثبت النتيجة التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

١٤-٥٠ وإن إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي إعداد سياسات ووضع استراتيجيات وآليات قانونية ومؤسسية ومالية أو تنفيذها في البلدان بغرض الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ضمن إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، قد تحققت، كما يتضح من واقع أن ٦٦ بلدا من البلدان التي تستخدم التحليل أو التوجيه المقدم من البرنامج طبقت نهجا متعدد القطاعات، حيثما أمكن، فيما يتعلق بوضع أو تنفيذ تشريعات أو سياسات أو خطط عمل تعزز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٤ – أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز العمل المتعلق بالتلوث من أجل حماية الناس والكوكب

في عام ٢٠١٨، استهدف عمل البرنامج الفرعي المتعلق بتحسين إدارة المواد الكيميائية في المقام الأول البلدان التي تتعاون بدرجة أقل مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في أنه بدون المشاركة النشطة لجميع الجهات صاحبة المصلحة في العمل الذي يضطلع به البرنامج على مستوى الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، سيكون من الصعب تحقيق إجراءات إيجابية بشأن التلوث.

واستجابةً لذلك، سيقوم البرنامج، بدءًا من عام ٢٠١٩ واستمرارا في عام ٢٠٢٠، بتعديل العمل الذي يضطلع به على مستوى الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لتكييفه بشكل أفضل مع المجتمع المدني. وبغية ضمان الحفاظ على زخم العمل الذي يضطلع به مع المجتمع المدني، سوف يواصل البرنامج لفت انتباه الجمهور إلى ضرورة معالجة مشكلة التلوث والفرص المتاحة للقيام بذلك، من خلال الحملات والالتزامات الطوعية وتحديد مقومات النجاح وأفضل الممارسات. وسيعمل البرنامج مع الجهات الشريكة من أجل الاضطلاع بحملات توعية تستهدف الأوساط الصناعية والمجتمع المدني، فضلا عن الحكومات، لإظهار فوائد إدارة المواد الكيميائية والنفايات وتحسين نوعية الهواء، بما في ذلك المكاسب المالية والصحية والحد من الظلم الاجتماعي وزيادة نماذج الوظائف الخضراء والحصص السوقية للمواد الكيميائية الخضراء. وتعتبر المنافع التي تعود على الصحة البيئية والبشرية من الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسين نوعية الهواء من أهم العوامل التي يُتوقع أن تحفز حدوث تغيرات كبيرة في سلوك الجهات صاحبة المصلحة وتنمية معارفها ومهاراتها. وسينظم البرنامج أيضًا حلقات دراسية متعددة القطاعات لفائدة الجهات المتعددة صاحبة المصلحة بشأن وضع أو تنفيذ إجراءات المجتمع المدني التي تسهم في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي زيادة مشاركة المجتمع المدني في إدارة المواد الكيميائية.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، واقع أن ٣٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني اتخذت إجراءات بشأن تحسين إدارة المواد الكيميائية في عام ٢٠٢٠، كما هو مبين في الشكل.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد منظمات المجتمع المدني التي اتخذت إجراءات بشأن تحسين إدارة المواد الكيميائية

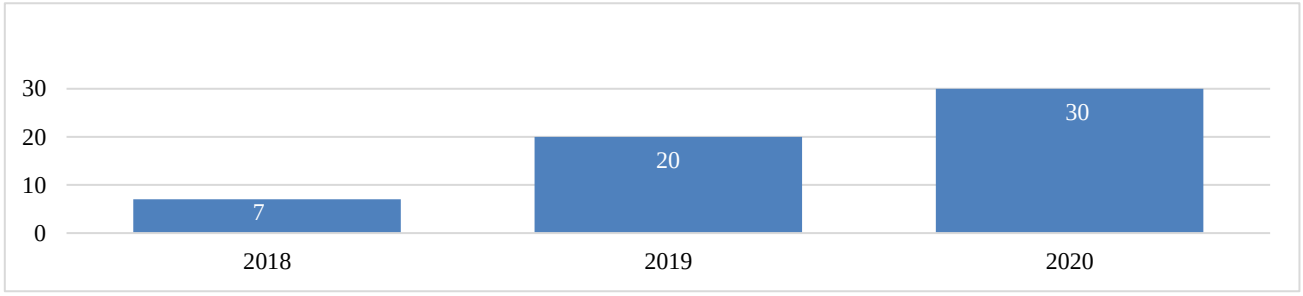

١٤-٥١ وسيظل هذا البرنامج الفرعي يسترشد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٤-٥٢ يعرض الجدول ١٤-٥ أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٤-٥

البرنامج الفرعي ٥: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون التقني والميداني (عدد المشاريع)	٤	٤	٤	٤
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	-	٤	-	٤
المنشورات (عدد المنشورات)	-	١	-	١
المواد التقنية (عدد المواد)	٣	٣	٣	٣
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق في الأرقام الفعلية والمقررة في عام ٢٠١٨

١٤-٥٣ يعزى الفرق في إطار بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى حلقات عمل بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية من أجل تقليل التلوث، وذلك تلبية للطلبات الواردة من البلدان.

١٤-٥٤ ويعزى الفرق في إطار بند المنشورات إلى إصدار منشور عن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في سياق أهداف التنمية المستدامة، وذلك تلبية للطلبات الواردة من البلدان.

الفروق في الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١٤-٥٥ يعزى الفرق في إطار بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى أنشطة تدريبية في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وذلك تلبية للطلبات الواردة من البلدان من أجل تعزيز قدرتها المؤسسية على تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

١٤-٥٦ ويعزى الفرق في إطار بند المنشورات إلى إصدار التقرير الثاني عن التوقعات العالمية للمواد الكيميائية، وذلك بسبب الطلبات الواردة من البلدان للحصول على المعلومات عن الدور الذي تؤديه الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات من أجل التنمية المستدامة.

البرنامج الفرعي ٦
الكفاءة في استخدام الموارد

١ - الهدف

٥٧-١٤ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز التحول إلى التنمية المستدامة من خلال مسارات متعددة، من بينها الاقتصادات الخضراء الشاملة، واعتماد أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٥٨-١٤ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ٩ (إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

الهدر الغذائي ليس خيارا مقبولا!

"١,٣ بليون طن من الأغذية يُهدر كل سنة"

يفقد أو يُهدر كل سنة ثلث مجموع الأغذية المنتجة في العالم – حوالي ١,٣ بليون طن. والهدر الغذائي مسؤول عن أكثر من ٧ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، مما يجعله تحديا رئيسيا في التصدي لتغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يفتقر حوالي ٧٩٥ مليون شخص في العالم – أو شخص من كل تسعة أشخاص – إلى ما يكفي من الغذاء للعيش حياة صحية ونشطة.

وفي عام ٢٠١٨، قام البرنامج، في إطار شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وعدة جهات شريكة خبيرة عالمية، بوضع منهجية لمؤشر عنصر خسائر الأغذية من الغاية ١٢-٣ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن الحد من خسائر الأغذية بمقدار النصف بحلول عام ٢٠٣٠.

وأخذ البرنامج زمام المبادرة في وضع المنهجية بناء على الخبرات المكتسبة من وضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والأنشطة الجارية بشأن منع الهدر الغذائي والحد منه. وساهم البرنامج في تحقيق السلامة الإحصائية للمؤشر المقترح، الذي كان يتصل بالأنشطة الأخرى الجارية لجمع البيانات التي تقوم بها الدول الأعضاء وكان يهدف بطابعه إلى إيجاد الحلول.

وقُدم مشروع المنهجية إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في أواخر عام ٢٠١٨ وتم تجريبه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وأصبحت منهجية كل من قياس الفاقد من الأغذية (مؤشر فاقد الأغذية) والمهدر من الأغذية (مؤشر الهدر الغذائي) متسقة عالميًا. فباستخدام المنهجية، يمكن للدول الأعضاء حاليا تحديد حجم ومصادر الهدر الغذائي على المستوى الوطني بطريقة متسقة وقابلة للمقارنة. وهذا أمر أساسي لوضع وتنفيذ سياسات فعالة للحد من الهدر الغذائي في سلسلة الإمداد وعلى مستوى الاستهلاك. وفي المستقبل، سيمثل ذلك أيضًا عاملا تمكينيا لتنفيذ حملات التوعية الفعالة التي تهدف إلى توفير أموال الناس وزيادة توافر الأغذية بشكل عام. وستدعم المنهجية التي تم وضعها حديثًا تقديم الدول التقارير في مواعيدها، مما سيتيح بدوره توفير بيانات دقيقة لتصميم السياسات بدرجة أكبر من الفعالية وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات. وستؤدي السياسات المنفذة بفعالية إلى الحد من الهدر الغذائي وما يرتبط به من آثار بيئية، مثل انبعاثات غازات الدفيئة.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد والحد من انبعاثات غازات الدفيئة وغاز الميثان خلال مرحلة الانتاج وفي جميع مراحل سلسة الإمداد بالأغذية، نتيجة خفض حجم المهدر من الأغذية الذي يرسل إلى مدافن القمامة.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة واقع أن أربع دول أعضاء قدمت تقارير في مواعيدها تتضمن بيانات مؤشري فاقد الأغذية والهدر الغذائي إلى الآلية العالمية للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة.

وتثبت النتيجة التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

١٤-٥٩ وإن إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تزايد وعي القطاعين العام والخاص بشأن اعتماد أنماط العيش المستدامة وأنماط الاستهلاك المستدامة، وتزايد دعمهما لتلك الأنماط، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، تحققت فيما يتعلق بالهدف المرحلي لعام ٢٠١٨، كما يتضح من واقع أن أربعة بلدان قاست حجم الهدر الغذائي على الصعيد الوطني باستخدام البروتوكول المتعلق بفاقد الأغذية والهدر الغذائي.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تسير البلدان نحو التنمية الخضراء

يعتبر النمو الأخضر أساسيًا للدول الأعضاء من أجل القضاء على الفقر مع تعزيز الرخاء والتنمية المستدامة الشاملة في الوقت نفسه بطريقة تخلق فرص عمل وتعزز رفاه الإنسان وتقلل من الأثر السلبي على البيئة.

ومن عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٨، دعم البرنامج ٢٢ بلداً، بما في ذلك ٤ بلدان في عام ٢٠١٨، في تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك الخطط والسياسات الوطنية للتنمية الخضراء أو خطط العمل الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وإن أي من هذه الخطط أو السياسات التي تعتمدها الدول الأعضاء تسهم بشكل مباشر في تحقيق الهدفين ٨ و ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، حيث إنها ترسي أسس النمو المستدام وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة التي تندرج في صميم التنمية المستدامة.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في دعم الدول الأعضاء في تهيئة الظروف، مثل وضع السياسات والأطر القانونية، التي تمكن البلدان والمناطق من تنفيذ الحلول على نطاق واسع وتمكين عدد أكبر من البلدان الأخرى من اعتماد مسارات مماثلة.

واستجابة لذلك، سيوفر البرنامج، تحقيقا لأهداف عام ٢٠٢٠، خدمات التشاور والمشورة والدعوة للجهات صاحبة المصلحة بشأن مواضيع تتعلق بأنماط العيش المستدامة والكفاءة في استخدام الموارد والاقتصاد الأخضر واقتصاد التدوير والاستهلاك والإنتاج المستدامين. كما سيقدم الدعم من خلال شبكة ”كوكب واحد“ (إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة)، والشراكة من أجل اقتصاد أخضر وغيرها من المبادرات، مثل برامج ”إدارة المياه على نحو مستدام لتحسين الصحة في مدن الغد“ حول الكفاءة في استخدام الموارد في منطقة البحر الأبيض المتوسط وآسيا وأفريقيا. وسيقوم البرنامج بتعزيز ما يقدمه من دعم وتمكين ما لا يقل عن سبعة بلدان أخرى من اعتماد المسارات الخضراء. وسوف يستلزم ذلك دعم البلدان لإجراء تقييمات لسياسات الاقتصاد الأخضر توفر خيارات سياساتية لتوجيه تلك البلدان نحو مسارات التنمية النظيفة منخفضة الكربون والتي تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد.

النتيجة والأدلة

اسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي أن تعتمد البلدان مسارات الاقتصاد الأخضر.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، واقع أن ما عدده ٢٩ بلدا نفذ سياسات الاقتصاد الأخضر.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد البلدان التي نفذت سياسات الاقتصاد الأخضر

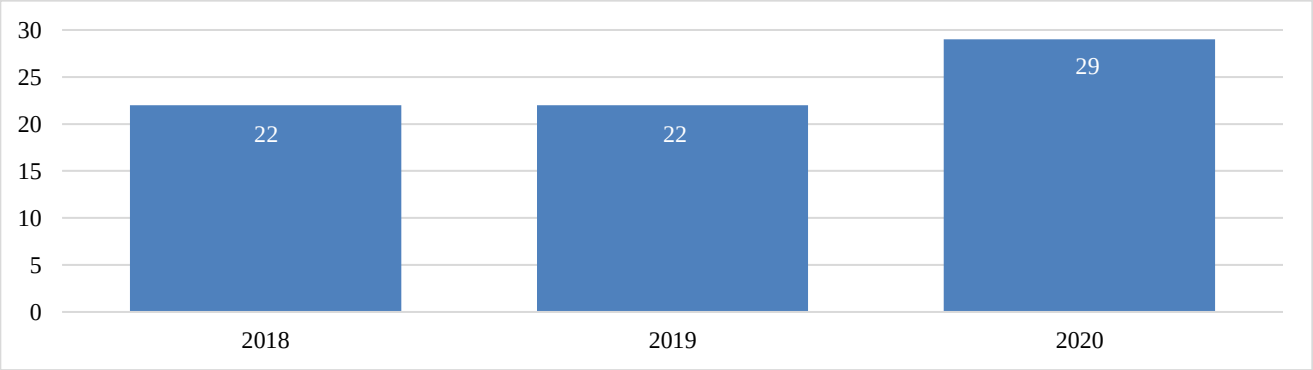

١٤-٦٠ وسيظل هذا البرنامج الفرعي يسترشد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٤-٦١ يعرض الجدول ١٤-٦ أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٤-٦

البرنامج الفرعي ٦: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون التقني والميداني (عدد المشاريع)	٧	٢٤	٢٢	٢٢
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	-	١٥	-	١٥
المنشورات (عدد المنشورات)	-	٥	-	٥
المواد التقنية (عدد المواد)	٦	٦	١٠	١٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
المنصات الرقمية والمحتوى متعدد الوسائط				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق في الأرقام الفعلية والمقررة في عام ٢٠١٨

١٤-٦٢ يعزى الفرق في إطار بند مشاريع التعاون التقني والميداني إلى مشاريع تتعلق بالاقتصاد الأخضر الشامل، وذلك تلبية للطلبات الواردة من البلدان.

١٤-٦٣ ويعزى الفرق في إطار بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى أنشطة تدريبية في مجال فصل النمو الاقتصادي عن الاستخدام غير المستدام للموارد، وذلك تلبية للطلبات الواردة من البلدان للحصول على الدعم في التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين ومسارات الاقتصاد الأخضر الشامل.

١٤-٦٤ ويعزى الفرق في إطار بند المنشورات إلى منشورات تتعلق بكيفية تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر، وذلك تلبية للطلبات المتزايدة الواردة من البلدان التي تدرك أهمية الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفروق في الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١٤-٦٥ يعزى الفرق في إطار بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى أنشطة تدريبية في مجال الكفاءة في استخدام الموارد، وذلك تلبية للطلبات الواردة من البلدان للحصول على الدعم في الانتقال نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين ومسارات الاقتصاد الأخضر الشامل.

١٤-٦٦ ويعزى الفرق في إطار بند المنشورات إلى منشورات عن الاقتصاد الأخضر الشامل، وذلك تلبية للطلبات الواردة من البلدان لضمان تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

البرنامج الفرعي ٧
إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض

١ - الهدف

١٤-٦٧ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز قدرة الحكومات على إجراء تقييمات نوعية للبعد البيئي للتنمية المستدامة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٤-٦٨ يتواءم هذا الهدف، نظرا لطابعه التمكيني، مع جميع أهداف التنمية المستدامة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

الحفاظ على جمال الطبيعة من خلال البيانات والإجراءات السياساتية

إن سانت لوسيا في منطقة البحر الكاريبي، التي تشبه الدمعة من حيث شكلها، لديها كل المطلوب: شواطئ هلالية من الرمال البيضاء، وتنوع بيولوجي واسع النطاق يتكون مما فيها من منطقة أمازونية وجبال بركانية ذات رؤوس حادة ناتئة في المياه الزرقاء. ولكن النشاط البشري يشكل، للأسف، كما هو الحال في العديد من الأماكن، خطرا يهدد جمال هذه الطبيعة والمنافع العديدة لتنوعها البيولوجي. وتتخذ الأخطار شكل ظروف جوية قاسية تنشأ عن تغير المناخ والتلوث، وفقدان الموائل الحرجية بسبب تغير استخدام الأراضي والإفراط في استغلال الموارد البحرية.

”سانت لوسيا جزيرة ذات طبيعة خلابة، ولكن النشاط البشري يشكل خطرا يهدد جمال طبيعتها، فضلا عن المنافع العديدة لتنوعها البيولوجي“
المصدر: UNEP/Christopher Cox

وقد وقعت سانت لوسيا على معاهدات عالمية، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي يندرج في إطارها اتفاق باريس.

وفي عام ٢٠١٨، وفر البرنامج خدمات التشاور والمشورة لحكومة سانت لوسيا لإطلاق أول نظام وطني للمعلومات البيئية، من شأنه أن يزود الحكومة بمعلومات تيسر امتثالها لالتزاماتها التعاهدية واستحداث أنشطة بيئية فعالة. وبالنسبة لكل اتفاقية، تم الأخذ بمؤشرات تتصل بالأهداف والغايات السياساتية الأوسع لدعم عملية تقديم التقارير عن البيانات وترجمتها إلى معلومات يمكن للحكومة استخدامها لدعم اتخاذ قرارات أفضل بشأن القضايا البيئية.

النتيجة والأدلة

اسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي تحسين عملية صنع القرار ووضع السياسات والامتثال للمعاهدات الدولية، وذلك حالما تتاح المعلومات اللازمة للوزارات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومراكز تنسيق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والجمهور.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة واقع أن ١٧ مؤسسة حكومية وغير حكومية من سانت لوسيا التزمت بالتعاون في وضع النظام واستخدامه.

وتثبت النتيجة التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

١٤-٦٩ وإن إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي استعمال الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بيانات بيئية مفتوحة وذات جودة، وتحليلات وعمليات قائمة على المشاركة تعزز التفاعل بين العلوم والسياسات من أجل إجراء تقييمات بيئية قائمة على الأدلة، وتحديد المسائل المستجدة، ودعم الإجراءات السياساتية، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، تحققت جزئيا، كما يتضح من واقع أن ما عدده ٤٤ بلدا استخدم مبادئ نظام المعلومات البيئية المشترك لإعداد تقارير عن الأهداف/الغايات البيئية العالمية أو المؤشرات الأخرى ذات الصلة بالبيئة التي تتاح إمكانية الاطلاع عليها عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز الدعم من خلال تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات

في عام ٢٠١٨، واصل البرنامج الفرعي إعداد وإنجاز المنتجات والخدمات، بما في ذلك مجموعة من التقييمات المواضيعية، بشأن المؤشرات البيئية. فعلى سبيل المثال، قام البرنامج الفرعي بتحسين وصول صانعي القرارات إلى مجموعة واسعة من البيانات والمعارف البيئية من خلال منصة تبادل البيانات، الموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في تحديد كيفية تلبية احتياجات صانعي القرارات إلى المعلومات وكيف يمكن للبيانات أن تلبي طلبات صانعي القرارات في المناطق والمدن لدعم قراراتهم.

واستجابة لذلك، سيقدم البرنامج الفرعي، تحقيقا لأهداف عام ٢٠٢٠، المشورة إلى الحكومات والجهات الشريكة بشأن تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات، وسيعزز روابطه مع شبكات الخبراء ومعاهد العلوم والسياسات داخل المناطق وعلى الصعيد العالمي. وبوصفه الوكالة لما عدده ٢٦ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، سوف يواصل البرنامج العمل في مجال وضع وصقل منهجيات جمع البيانات، خاصة بالنسبة للمؤشرات التي لا تزال تفتقر إلى منهجيات ومعايير معمول بها دوليا (المستويان الثاني والثالث) لتوجيه احتياجات صانعي القرارات إلى المعلومات. وسيقدم البرنامج الدعم القائم على الطلب على الصعيدين القطري والإقليمي باعتباره العمود الفقري لتعزيز نظم المعلومات البيئية المشتركة والإبلاغ البيئي. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي إمكانية الوصول إلى البيانات والمؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس لتمكين الحكومات والجهات صاحبة المصلحة من وضع تقييمات وسياسات واستراتيجيات تراعي المنظور الجنساني لأغراض الإدارة البيئية السليمة. كما سيدعم المشاركة المنصفة للمرأة والرجل في عمليات التقييم وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في صنع القرار والتنفيذ والرصد والإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، سيزود البرنامج الفرعي البلدان بسبل بناء القدرات في مجال إدارة البيانات البيئية ورصد التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ووكالات الأمم

المتحدة الأخرى. وتتم تنمية القدرات في مجال تجميع الإحصاءات البيئية على المستوى القطري بناءً على الأولويات المحلية، التي تحدد باستخدام أداة التقييم الذاتي للإحصاءات البيئية لتوجيه احتياجات صانعي القرارات إلى المعلومات.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي أن تنتج البلدان معلومات دقيقة في الوقت المناسب وأن تكون هذه المعلومات متاحة للبلدان كي تستخدمها في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة.

وستشمل الأدلة التي تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، واقع أن ما عدده ٨٦ بلدا يستخدم مبادئ نظام المعلومات المشترك لإعداد تقارير عن الأهداف البيئية العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد البلدان التي تستخدم مبادئ نظام المعلومات المشترك لإعداد تقارير عن الأهداف البيئية العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغاياتها

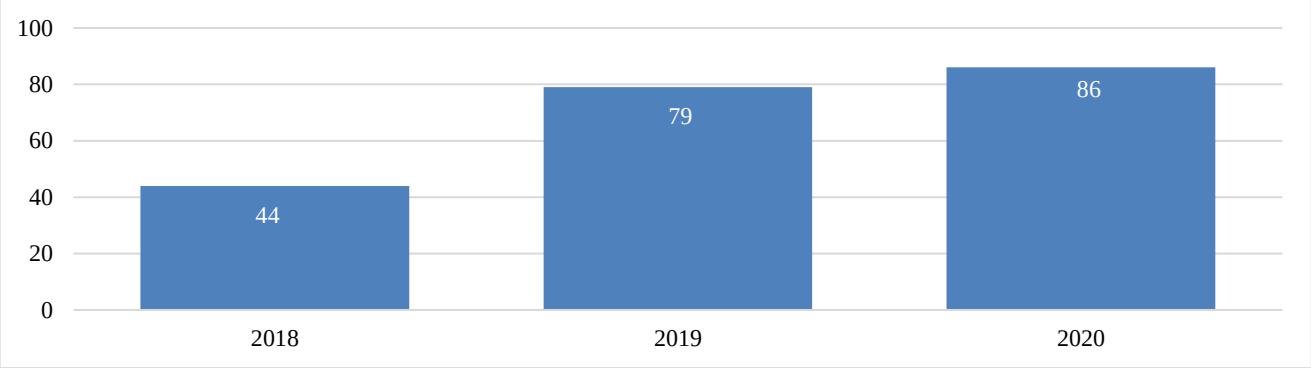

١٤-٧٠ وسيظل هذا البرنامج الفرعي يسترشد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٤-٧١ يعرض الجدول ١٤-٧ أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٤-٧

البرنامج الفرعي ٧: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون التقني والميداني (عدد المشاريع)	-	٢	-	٢
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	-	٢	-	٢

	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنشورات (عدد المنشورات)	١	١	٢	١
المواد التقنية (عدد المواد)	١	١	١	١
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق في الأرقام الفعلية والمقررة في عام ٢٠١٨

١٤-٧٢ يعزى الفرق في إطار بند مشاريع التعاون الميداني والتقني إلى مشاريع تتعلق بالتقييمات البيئية، وذلك تلبية للطلبات الواردة من البلدان لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٤-٧٣ ويعزى الفرق في إطار بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى أنشطة تدريبية في مجال استخدام الموارد الطبيعية ضمن الحدود الإيكولوجية لكوكب الأرض، وذلك تلبية للطلبات الواردة من البلدان للحصول على بيانات وتقييمات سليمة بشأن البعد البيئي للتنمية المستدامة.

الفروق في الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١٤-٧٤ يعزى الفرق في إطار بند مشاريع التعاون الميداني والتقني إلى مشاريع تتعلق بالتقييمات البيئية، وذلك تلبية للطلبات الواردة من البلدان لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٤-٧٥ ويعزى الفرق في إطار بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والفعاليات التدريبية مدفوعة بأحداث تدريبية على استخدام الموارد الطبيعية ضمن الحدود الإيكولوجية لكوكب الأرض، وذلك تلبية للطلبات الواردة من البلدان للحصول على بيانات وتقييمات سليمة بشأن البعد البيئي للتنمية المستدامة.

١٤-٧٦ ويعزى الفرق في إطار بند المنشورات إلى انخفاض الطلبات الواردة من البلدان فيما يتعلق بالمنشورات المتعلقة بالتقييمات البيئية التي كانت تنشر في الأعوام السابقة.

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

١٤-٧٧ يرد في الشكل ١٤-ثانيا والجدول ١٤-٨ مجموع الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠، ويشمل الميزانية العادية والموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية.

الشكل ١٤-ثانيا
عام ٢٠٢٠ بالأرقام

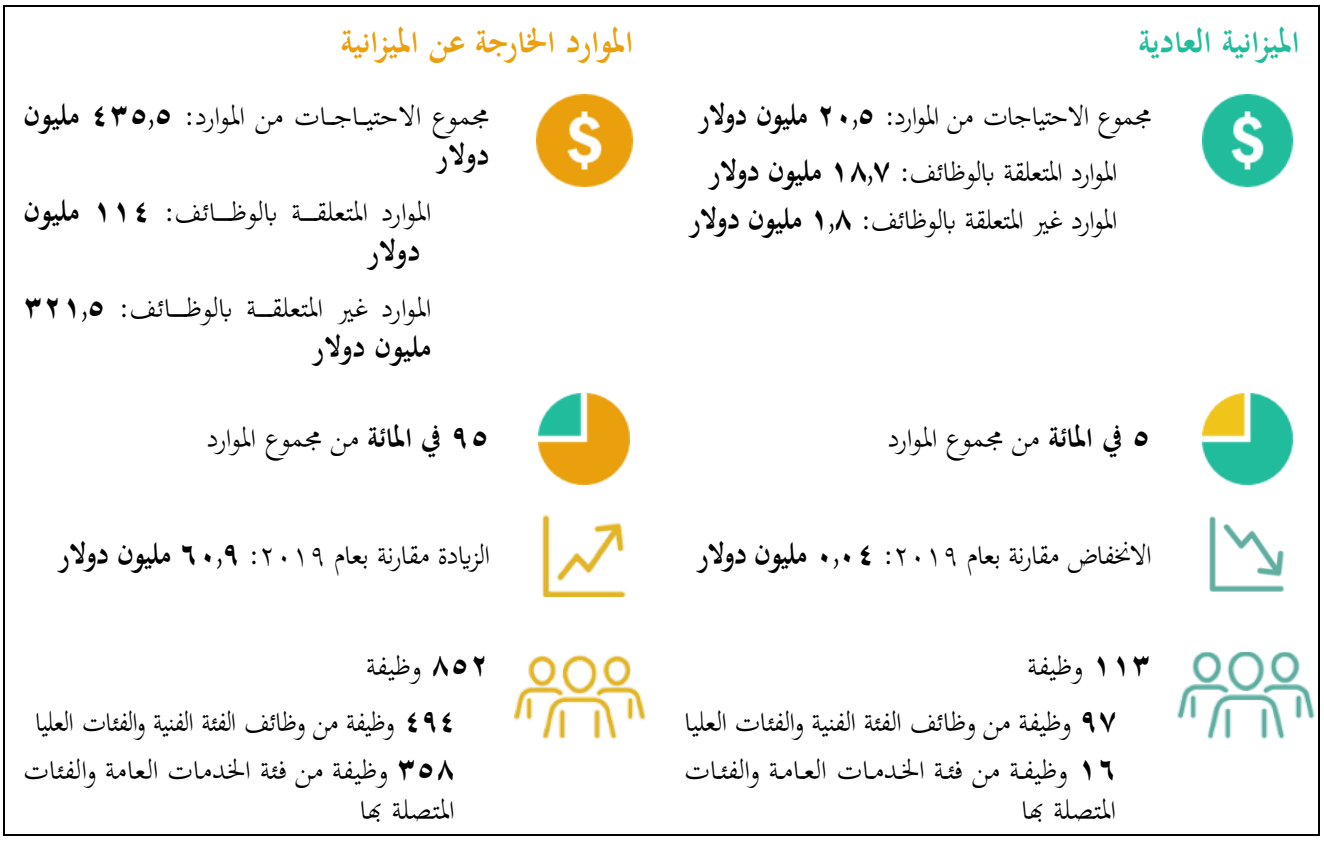

ملاحظة: الأرقام المذكورة تشير إلى التقديرات قبل إعادة تقدير التكاليف.

الجدول ١٤-٨
لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي ومصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	الميزانية العادية			*الموارد الخارجة عن الميزانية*			*المجموع*		
	اعتمادات عام ٢٠١٩	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*	*الفرق*	*تقديرات عام ٢٠١٩*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*	*تقديرات عام ٢٠١٩*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*
الموارد المالية									
أجهزة تقرير السياسات	٤٥,٧	٨,٨	(٣٦,٩)	٨٥٠,٠	٢ ٢١٠,٠	١ ٣٦٠,٠	٨٩٥,٧	٢ ٢١٨,٨	١ ٣٢٣,١

	الميزانية العادية			الموارد الخارجة عن الميزانية		المجموع		
	اعتمادات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	الفرق	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق
التوجيه التنفيذي والإدارة	٣ ٧٧٦,٣	٣ ٧٧٦,٣	–	٤ ٧٠٨,٩	٤ ٢١٣,٢	(٤٩٥,٧)	٨ ٤٨٥,٢	٧ ٩٨٩,٥	(٤٩٥,٧)
برنامج العمل						–			
١ - تغير المناخ	١ ٩٢٤,٥	١ ٩٢٤,٥	–	٨٩ ٨٠٠,٠	١٢٩ ٥٦٥,٠	٣٩ ٧٦٥,٠	٩١ ٧٢٤,٥	١٣١ ٤٨٩,٥	٣٩ ٧٦٥,٠
٢ - القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات	١ ٣٥٨,٣	١ ٣٥٨,٣	–	٢٥ ٢٥٠,٠	١٩ ١١٥,٠	(٦ ١٣٥,٠)	٢٦ ٦٠٨,٣	٢٠ ٤٧٣,٣	(٦ ١٣٥,٠)
٣ - النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة	٢ ٢٦٣,٣	٢ ٢٦٣,٣	–	٨٣ ٦٥٠,٠	٩٣ ٢١٥,٠	٩ ٥٦٥,٠	٨٥ ٩١٣,٣	٩٥ ٤٧٨,٣	٩ ٥٦٥,٠
٤ - الإدارة البيئية	٣ ٩٨٦,١	٣ ٩٨٦,١	–	٣٦ ٥٥٠,٠	٣٦ ١١٥,٠	(٤٣٥,٠)	٤٠ ٥٣٦,١	٤٠ ١٠١,١	(٤٣٥,٠)
٥ - المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء	١ ٥٦٩,٧	١ ٥٦٩,٧	–	٤٩ ٧٠٠,٠	٦٧ ٤٦٥,٠	١٧ ٧٦٥,٠	٥١ ٢٦٩,٧	٦٩ ٠٣٤,٧	١٧ ٧٦٥,٠
٦ - الكفاءة في استخدام الموارد	١ ٧٢٥,٨	١ ٧٢٥,٨	–	٤٢ ٤٥٠,٠	٤٦ ٩٦٥,٠	٤ ٥١٥,٠	٤٤ ١٧٥,٨	٤٨ ٦٩٠,٨	٤ ٥١٥,٠
٧ - إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	٢ ٨٤٦,٨	٢ ٨٤٦,٨	–	٢٤ ٣٥٠,٠	١٧ ٩٦٠,٠	(٦ ٣٩٠,٠)	٢٧ ١٩٦,٨	٢٠ ٨٠٦,٨	(٦ ٣٩٠,٠)
المجموع الفرعي، برنامج العمل	**١٥ ٦٧٤,٥**	**١٥ ٦٧٤,٥**	**–**	**٣٥١ ٧٥٠,٠**	**٤١٠ ٤٠٠,٠**	**٥٨ ٦٥٠,٠**	**٣٦٧ ٤٢٤,٥**	**٤٢٦ ٠٧٤,٥**	**٥٨ ٦٥٠,٠**
دعم البرنامج	**٩٨٥,٨**	**٩٨٥,٨**	**–**	**١٧ ٣٠٠,٠**	**١٨ ٦٤٠,٠**	**١ ٣٤٠,٠**	**١٨ ٢٨٥,٨**	**١٩ ٦٢٥,٨**	**١ ٣٤٠,٠**
المجموع	**٢٠ ٤٨٢,٣**	**٢٠ ٤٤٥,٤**	**(٣٦,٩)**	**٣٧٤ ٦٠٨,٩**	**٤٣٥ ٤٦٣,٢**	**٦٠ ٨٥٤,٣**	**٣٩٥ ٠٩١,٢**	**٤٥٥ ٩٠٨,٦**	**٦٠ ٨١٧,٤**
الموارد المتعلقة بالوظائف									
أجهزة تقرير السياسات	–	–	–	٤	١٣	٩	٤	١٣	٩
التوجيه التنفيذي والإدارة	٢٢	٢٢	–	١٨	٢٦	٨	٤٠	٤٨	٨
برنامج العمل									
١ - تغير المناخ	١٠	١٠	–	١٢٤	١٦٦	٤٢	١٣٤	١٧٦	٤٢
٢ - القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات	٨	٨	–	٦١	٣٨	(٢٣)	٦٩	٤٦	(٢٣)
٣ - النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة	١٣	١٣		١٢٢	١٤٣	٢١	١٣٥	١٥٦	٢١
٤ - الإدارة البيئية	٢٣	٢٣	–	١١٩	٩٤	(٢٥)	١٤٢	١١٧	(٢٥)
٥ - المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء	٩	٩	–	٨٠	١١٩	٣٩	٨٩	١٢٨	٣٩
٦ - الكفاءة في استخدام الموارد	١١	١١	–	١٠٢	١٠٣	١	١١٣	١١٤	١
٧ - إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	١٢	١٢	–	٦٠	٥٥	(٥)	٧٢	٦٧	(٥)
المجموع الفرعي، برنامج العمل	**٨٦**	**٨٦**	**–**	**٦٦٨**	**٧١٨**	**٥٠**	**٧٥٤**	**٨٠٤**	**٥٠**
دعم البرامج	٥	٥	–	٦٩	٩٥	٢٦	٧٤	١٠٠	٢٦
المجموع	**١١٣**	**١١٣**	**–**	**٧٥٩**	**٨٥٢**	**٩٣**	**٨٧٢**	**٩٦٥**	**٩٣**

لمحة عامة عن الموارد اللازمة للميزانية العادية

١٤-٧٨ ترد في الجدولين ١٤-٩ و ١٤-١٠ الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك تفاصيل التغييرات في الموارد، حسب الاقتضاء. ويغطي مستوى الموارد المقترحة احتياجات تنفيذ الولايات على نحو كامل بفعالية وكفاءة.

الجدول ١٤-٩

تطور الموارد المالية بحسب كل عنصر وفئات الإنفاق الرئيسية

(*بآلاف دولارات الولايات المتحدة*)

			التغييرات						
	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*أسباب أخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*	*إعادة تقدير التكاليف*	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)*
العنصر										
أجهزة تقرير السياسات	٢,٠	٤٥,٧	(٤٥,٧)	٨,٨	–	(٣٦,٩)	(٨٠,٧)	٨,٨	٠,٥	٩,٣
التوجيه التنفيذي والإدارة	٣ ٧٣٧,٩	٣ ٧٧٦,٣	–	–	–	–	–	٣ ٧٧٦,٣	١٩١,٧	٣ ٩٦٨,٠
برنامج العمل	١٥ ٩٩٥,٥	١٥ ٦٧٤,٥	–	–	–	–	–	١٥ ٦٧٤,٥	٧٢٥,٤	١٦ ٣٩٩,٩
دعم البرامج	٧٥١,٥	٩٨٥,٨	–	–	–	–	–	٩٨٥,٨	٥٤,٧	١ ٠٤٠,٥
المجموع	**٢٠ ٤٨٦,٩**	**٢٠ ٤٨٢,٣**	**(٤٥,٧)**	**٨,٨**	**–**	**(٣٦,٩)**	**(٠,٢)**	**٢٠ ٤٤٥,٤**	**٩٧٢,٣**	**٢١ ٤١٧,٧**
أوجه الإنفاق الرئيسية										
الموارد المتعلقة بالوظائف	١٩ ٢٢٢,٣	١٨ ٦٧١,٧	–	–	–	–	–	١٨ ٦٧١,٧	٨٨٨,٨	١٩ ٥٦٠,٥
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١ ٢٦٤,٦	١ ٨١٠,٦	(٤٥,٧)	٨,٨	–	(٣٦,٩)	(٢,٠)	١ ٧٧٣,٧	٨٣,٥	١ ٨٥٧,٢
المجموع	**٢٠ ٤٨٦,٩**	**٢٠ ٤٨٢,٣**	**(٤٥,٧)**	**٨,٨**	**–**	**(٣٦,٩)**	**(٠,٢)**	**٢٠ ٤٤٥,٤**	**٩٧٢,٣**	**٢١ ٤١٧,٧**

الجدول ١٤-١٠

تطور الموارد المتعلقة بالوظائف الثابتة، حسب الفئة

		التغييرات				
	عدد الوظائف المقررة لعام ٢٠١٩	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/والموسعة*	*أسباب أخرى*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*
الفئة الفنية والفئات العليا						
و أ ع	١	–	–	–	١	–
أ ع م	١	–	–	–	١	–
مد-٢	٤	–	–	–	٤	–
مد-١	١١	–	–	–	١١	–
ف-٥	٢٦	–	–	–	٢٦	–
ف-٤	٤٠	–	–	–	٤٠	–
ف-٣	١٣	–	–	–	١٣	–
ف-٢/ف-١	١	–	–	–	١	–
المجموع الفرعي	**٩٧**	**–**	**–**	**–**	**٩٧**	**–**

	عدد الوظائف المقررة لعام ٢٠١٩	التغييرات			تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	أسباب أخرى		
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
الرتبة الرئيسية	١	–	–	–	١	–
الرتب الأخرى	٥	–	–	–	٥	–
المجموع الفرعي	**٦**	**–**	**–**	**–**	**٦**	**–**
فئات أخرى						
الرتب المحلية	١٠	–	–	–	١٠	–
المجموع الفرعي	**١٠**	**–**	**–**	**–**	**١٠**	**–**
المجموع	**١١٣**	**–**	**–**	**–**	**١١٣**	**–**

المختصرات: أ ع م : الأمين العام المساعد؛ و أ ع: وكيل الأمين العام.

أجهزة تقرير السياسات

١٤-٧٩ يغطي هذا العنصر الاحتياجات المتعلقة بجمعية الأمم المتحدة للبيئة وهيئاتها الفرعية. فلقد قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٣/٦٧، أن تفتح باب عضوية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحيث يضم جميع الدول، وكلّفته بعقد دورته العالمية الأولى في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠١٣. وأحاطت الجمعية العامة علما، في قرارها ٢٥١/٦٧، بمقرر مجلس الإدارة ٢/٢٧ المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، وقررت تغيير اسم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة. وترد في الجدولين ١٤-١١ و ١٤-١٢ وفي الشكلين ١٤-ثالثا و ١٤-رابعا معلومات عن الاحتياجات من الموارد اللازمة لهيئة إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار الميزانية العادية.

الجدول ١٤-١١

أجهزة تقرير السياسات

الولاية	البيان	الأعضاء: الحكومات	الأعضاء: الخبراء	عدد الدورات في عام ٢٠٢٠	الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة): اعتمادات عام ٢٠١٩	الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة): تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
جمعية الأمم المتحدة للبيئة	قرارا الجمعية العامة ٢١٣/٦٧ و ٢٥١/٦٧ ومقرر مجلس الإدارة ٢/٢٧	جمعية الأمم المتحدة للبيئة هي هيئة إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي مكلفة باتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتوفير التوجيه السياسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عمله، وتعزيز التفاعل القوي بين العلوم والسياسات. وتعقد الجمعية دورة كل سنتين، وتنظَّم تلك الدورات حاليا في السنوات الفردية.	١٩٣	–	–	٤٥,٧	–
لجنة الممثلين الدائمين	مقرر مجلس الإدارة ٢/٢٧	تقدم لجنة الممثلين الدائمين، بوصفها هيئة فرعية تابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، مشورة في مجال السياسات إلى الجمعية، وتسهم في إعداد جداول أعمال دوراتها ومشاريع المقررات التي ستنظر فيها، وتشرف على تنفيذ القرارات وبرنامج العمل بعد أن تعتمدها الجمعية، وتعد برنامج العمل المقبل لكي تعتمده الجمعية. وتعقد اللجنة فصليا اجتماعاتها العادية التي تستغرق يوما واحدا، وتجتمع في منتدى مفتوح كل سنتين قبل انعقاد دورة الجمعية.	١٢٢	–	خمس دورات[1] (الدورات ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨)	–	–
اللجنة الفرعية السنوية التابعة للجنة الممثلين الدائمين	مقرر مجلس الإدارة ٢/٢٧	تجتمع اللجنة الفرعية سنويا لمدة خمسة أيام لاستعراض الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية وإعداد برنامج العمل المقبل لكي تعتمده جمعية الأمم المتحدة للبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، تعقد اللجنة الفرعية اجتماعات تستغرق يوما واحدا أو نصف يوم، مرة أو مرتين في الشهر، للنظر بشكل متعمق في مسائل محددة، بحسب الحاجة وبناء على الطلب.	١٢٢	–	دورة واحدة (الدورة السادسة)	–	٨,٨
المجموع					٤٥,٧	٨,٨	

(١) تجتمع لجنة الممثلين الدائمين أربع مرات سنويا، ولكن الدورة ١٤٤ أُجِّلت بناء على طلب الدول الأعضاء، من منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ولذا يُعتزم عقد خمس دورات للجنة في عام ٢٠١٩.

١٤-٨٠ تصل الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ إلى ٨ ٨٠٠ دولار وتعكس انخفاضا صافيا قدره ٣٦ ٩٠٠ دولارا مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٤-١٢ وفي الشكلين ١٤-ثالثا و ١٤-رابعا.

الجدول ١٤-١٢

تطور الموارد المالية بحسب كل عنصر وفئات الإنفاق الرئيسية

(*بآلاف دولارات الولايات المتحدة*)

	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التغييرات*					*تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات الفنية	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*أسباب أخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٢,٠	٤٥,٧	(٤٥,٧)	٨,٨	–	(٣٦,٩)	(٨٠,٧)	٨,٨

الشكل ١٤-ثالثا

أجهزة تقرير السياسات: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(*بآلاف دولارات الولايات المتحدة*)

الشكل ١٤-رابعا

أجهزة تقرير السياسات: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩ حسب فئة الميزانية

(*بآلاف دولارات الولايات المتحدة*)

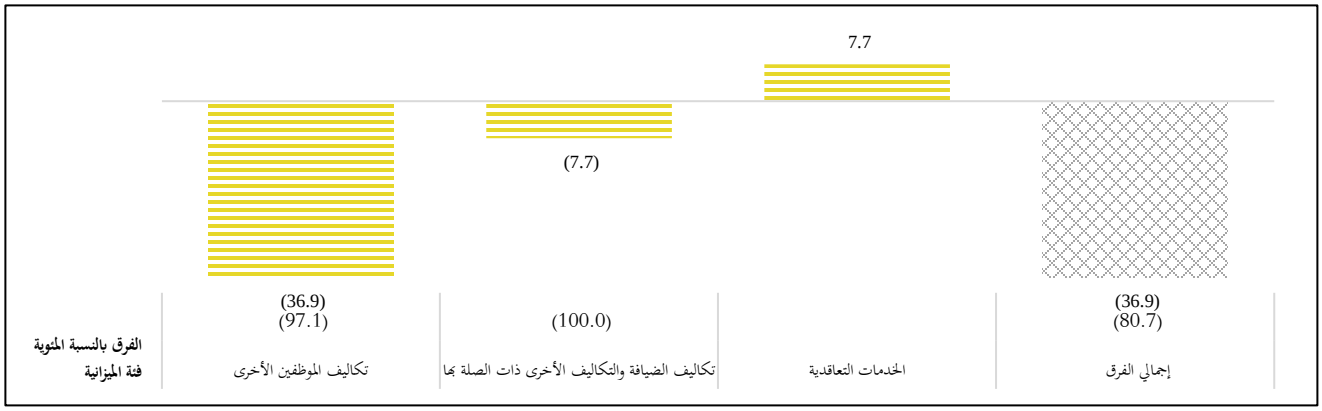

١٤-٨١ ويعكس الفرق البالغ ٣٦ ٩٠٠ دولارا ما يلي:

(أ) **التعديلات الفنية** – يتعلق الانخفاض البالغ ٧٠٠ ٤٥ دولار بجدول اجتماعات جمعية الأمم المتحدة للبيئة، التي تعقد دورات سنتانية في السنوات الفردية يسبقها اجتماع مفتوح تعقده لجنة الممثلين الدائمين. وعقدت الجمعية دورتها الرابعة في عام ٢٠١٩، ويُعتزم عقد الدورة القادمة في عام ٢٠٢١. ويُفضي الطابع الدوري لموعد الاجتماع إلى انخفاض الاحتياجات في السنوات ذات الأرقام الزوجية، مثلما هو الحال في عام ٢٠٢٠، وإلى زيادة الاحتياجات في السنوات الفردية.

(ب) **الولايات الجديدة والموسعة** – تتعلق الزيادة البالغة ٨٠٠ ٨ دولار بولاية جديدة مُنحت عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٠/٧٣ بشأن تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن قلقها بشأن استدامة تمويل هيئة إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقابلية التنبؤ به واستقراره، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات، حسب الاقتضاء.

١٤-٨٢ ستغطي الموارد الخارجة عن الميزانية، التي تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٢١٠ ٢ دولار، تكاليف ١٣ وظيفة على النحو المبين في الجدول ١٤-٨، فضلا عما يتصل بذلك من احتياجات غير متعلقة بالوظائف. وستغطي هذه الموارد تكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية المتصلة بالدعم بأعمال الأمانة المقدم إلى هيئات إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويعزى السبب الرئيسي للزيادة البالغة ٠٠٠ ٣٦٠ ١ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ إلى تعديل تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠٢٠ بهدف تحقيق الاتساق مع الاتجاهات التاريخية للنفقات والإيرادات.

التوجيه التنفيذي والإدارة

١٤-٨٣ يتكون عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة من مكتب المدير التنفيذي ولجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري. وتصل الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ إلى ٣٠٠ ٧٧٦ ٣ دولار، ولا تنطوي على أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكلين ١٤-خامسا و ١٤-سادسا وفي الجدول ١٤-١٣.

الشكل ١٤-خامسا

الموارد المخصصة للتوجيه التنفيذي والإدارة، مبيّنة بالنسبة المئوية من الميزانية العادية

(*بملايين دولارات الولايات المتحدة*)

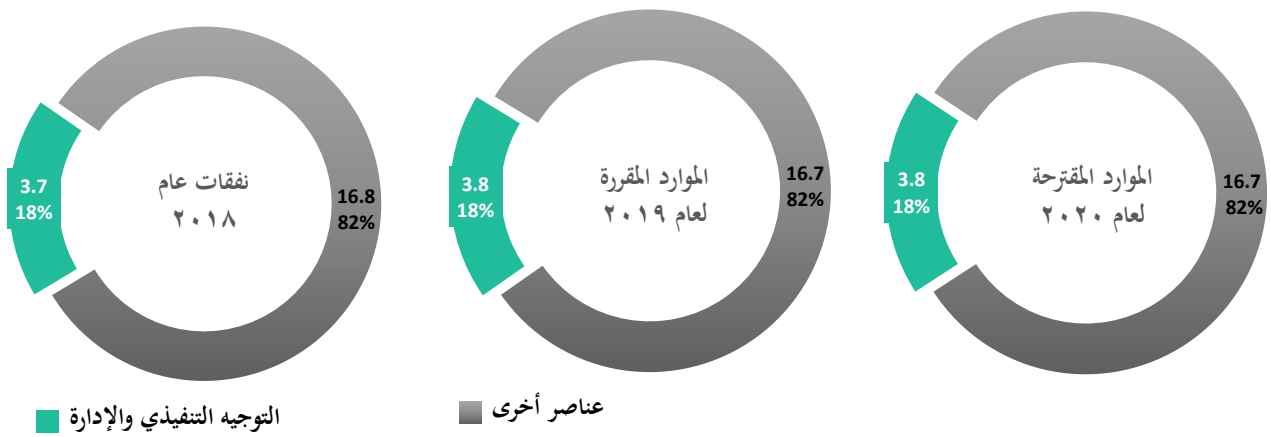

الجدول ١٤-١٣

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

			التغييرات					
	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*أسباب أخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	٣ ٥٥٨,٠	٣ ٥٥٠,٤	–	–	–	–	–	٣ ٥٥٠,٤
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١٧٩,٩	٢٢٥,٩	–	–	–	–	–	٢٢٥,٩
المجموع	**٣ ٧٣٧,٩**	**٣ ٧٧٦,٣**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٣ ٧٧٦,٣**
الموارد المتعلقة بالوظائف، حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		١٦	–	–	–	–	–	١٦
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٦	–	–	–	–	–	٦
المجموع		**٢٢**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٢٢**

الشكل ١٤-سادسا

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

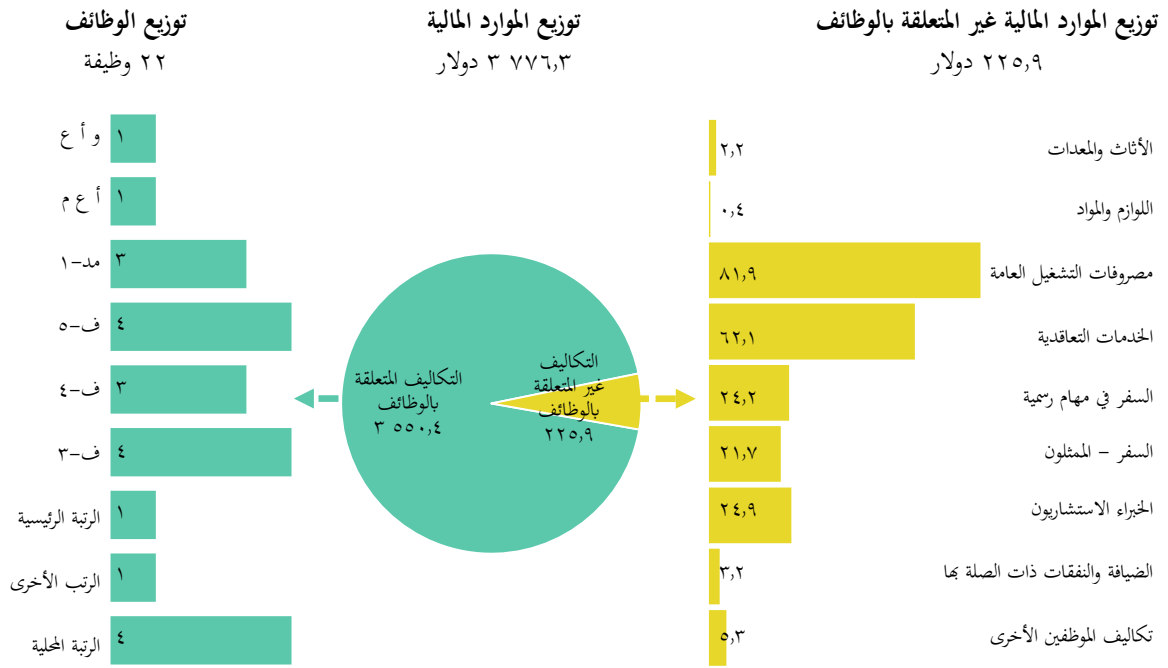

المختصرات: أ ع م = الأمين العام المساعد؛ و أ ع، وكيل الأمين العام.

مكتب المدير التنفيذي

١٤-٨٤ يضطلع المكتب التنفيذي ومكتب شؤون الحوكمة ومكتب التقييم المستقل بأنشطة التوجيه التنفيذي والإدارة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويقدم المكتب التنفيذي الخدمات التنفيذية وخدمات الدعم إلى المدير التنفيذي، ونائب المدير التنفيذي، والأعضاء الآخرين في فريق الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويقدم المكتب التنفيذي أيضا توجيهات بشأن جميع المسائل البرنامجية والإدارية ويقر السياسات العامة المتعلقة بها. ويحدد المدير التنفيذي، بدعم من نائبه، الرؤية والتوجيه لأعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفقا لولاياته التشريعية ويضطلع بالمسؤولية العامة عن إدارة موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٤-٨٥ ويضطلع المكتب التنفيذي أيضا بالمسؤولية العامة عن توفير التوجيه بشأن المسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. وستأخذ هذه التوجيهات في الحسبان تقييمات أسباب التحديات البيئية وآثارها، فضلا عن المسائل المستجدة ذات الأهمية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وسيحفز المكتب التنفيذي العمل على الصعيد الدولي من أجل تحقيق استجابة منسقة سواء في إطار منظومة الأمم المتحدة أو بين الأمم المتحدة وشركائها. وسينفّذ ذلك من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات، مثل فريق إدارة البيئة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية. وبالإضافة إلى ذلك، سيدمج برنامج الأمم المتحدة للبيئة أولويات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في هذه العمليات لتمكين منظومة الأمم المتحدة من الاستجابة للقضايا البيئية بطريقة منسقة.

١٤-٨٦ ومكتب التقييم هو وحدة مستقلة مسؤولة مباشرة أمام المدير التنفيذي. والمكتب مسؤول عن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالتقييم عن طريق إجراء وإدارة تقييمات مستقلة. ويقدم المكتب أيضا للإدارة تحليلا للنتائج والدروس المستفادة.

١٤-٨٧ سيعطي برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأولوية لنهج يركز على النتائج ويستند إلى الدروس المستفادة، وسيستفيد من نتائج إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيحسن المكتب التنفيذي النظم الداخلية والعمليات والمساءلة لكفالة أن تكون الموارد البشرية والمالية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة منسقة تنسيقا تاما لتحقيق النتائج المطلوبة في برنامج العمل. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تعزيز الآليات من أجل ترسيخ ثقافة موجهة نحو تحقيق النتائج، وتعزيز التمكين وتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج.

١٤-٨٨ ويخطط برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإنجاز عدة تحسينات للفترة المشمولة بميزانية عام ٢٠٢٠، ومن بينها استعراض نظام إدارة البيئة الحالي في المقر والسياسة البيئية للمكاتب على الصعيد العالمي. ويسري النظام الحالي حتى حزيران/يونيه ٢٠١٩؛ ولذا فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيستعرض النظام ويعيد تقييمه (وفقا لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية) وسيحدّثه بإدراج أهداف وغايات جديدة (حيثما أمكن ذلك). وسيدعم البرنامج ثلاثة مكاتب بعيدة عن المقر من أجل إضفاء الطابع الرسمي على جهودها الرامية لتحقيق الاستدامة عن طريق تنفيذ نظام منهجي لإدارة البيئة. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بذل الجهود في إطار نظام إدارة البيئة خلال عام ٢٠٢٠، وسيشمل ذلك قياس الآثار البيئية وإدارتها والحدّ منها قدر الإمكان.

١٤-٨٩ وتمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ١٢-٦ من غايات أهداف التنمية المستدامة، التي تشجع المنظمات على إدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها، وامتثالا للولاية الشاملة الواردة في الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٢١٩/٧٢، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إدماج ممارسات الإدارة البيئية في عملياته. ومن النقاط البارزة لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٨ أنه أدى دورا رائدا وبذل جهودا لتوعية وكالات الأمم المتحدة في مجمع غيغيري في نيروبي بشأن حظر المواد البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة، وذلك اعتبارا من ١ آب/أغسطس ٢٠١٨، بوسائل شملت دعم حملة إعلامية نظمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ونتيجة لهذا الحظر، استُعيض عن القناني

البلاستيكية بقنان زجاجية وعبوات مصنوعة من الألمنيوم؛ وتستخدم في الأجهزة الجديدة لتوزيع المياه قنانٍ زجاجية ذات أغطية معدنية، وهي مصنوعة من الزجاج المعاد تدويره؛ واستُعيض عن جميع المِشفطات البلاستيكية بمِشفطات ورقية. وحُظِرَت كافة الأوعية البلاستيكية التي تُستخدم مرة واحدة لتعليب وجبات الطعام ونقلها، وتُباع الآن في المجمع أوعية يمكن إعادة استخدامها لذلك الغرض. كما شمل الحظر أدوات تناول الطعام البلاستيكية، وطُلب من الموظفين أن يجلبوا أدواتهم الخاصة لتناول الطعام حين شراء وجبات الطعام المعلبة لنقلها.

١٤-٩٠ وفي عام ٢٠٢٠، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة قياس الانبعاثات المؤثرة في المناخ الناجمة عن أنشطته، والتخفيف من تلك الانبعاثات حيثما أمكن، والتعويض عن انبعاثات غازات الدفيئة عن طريق شهادات خفض الانبعاثات التي تديرها الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهود الرامية إلى جعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا بحلول عام ٢٠٢٠ عن طريق شراء شهادات تعويض خاصة به، لكفالة بقائه محايدا مناخيا في عام ٢٠٢٠.

١٤-٩١ وترد في الجدول ١٤-١٤ معلومات عن الامتثال للقواعد المتعلقة بتقديم الوثائق في الوقت المناسب والحجز المسبق لتذاكر السفر الجوي.

الجدول ١٤-١٤

معدل الامتثال

(بالنسبة المئوية)

	النسبة المقررة لعام ٢٠١٨	*النسبة الفعلية لعام ٢٠١٨*	*النسبة المقررة لعام ٢٠١٩*	*النسبة المقررة لعام ٢٠٢٠*
تقديم الوثائق في موعدها	١٠٠	٩٠	١٠٠	١٠٠
شراء تذاكر السفر الجوي قبل موعد السفر بأسبوعين على الأقل	١٠٠	٤٨	١٠٠	١٠٠

١٤-٩٢ يصل مجموع الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ إلى ٩٠٠ ٩٥٤ ٢ دولار، ولا ينطوي على أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكل ١٤-سابعا والجدول ١٤-١٥.

الجدول ١٤-١٥

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(*بآلاف دولارات الولايات المتحدة*)

	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التغييرات*				*تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات الفنية	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*أسباب أخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	٢ ٩٥٣,٦	٢ ٩١٥,٣	–	–	–	–	–	٢ ٩١٥,٣
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٦٠,٤	٣٩,٦	–	–	–	–	–	٣٩,٦
المجموع	**٣ ٠١٤,٠**	**٢ ٩٥٤,٩**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٢ ٩٥٤,٩**

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/ الموسعة	التغييرات: أسباب أخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المتعلقة بالوظائف، حسب الفئة			–	–	–	–	–	
الفئة الفنية والفئات العليا		١٤	–	–	–	–	–	١٤
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٤	–	–	–	–	–	٤
المجموع		**١٨**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٨**

الشكل ١٤-سابعا

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

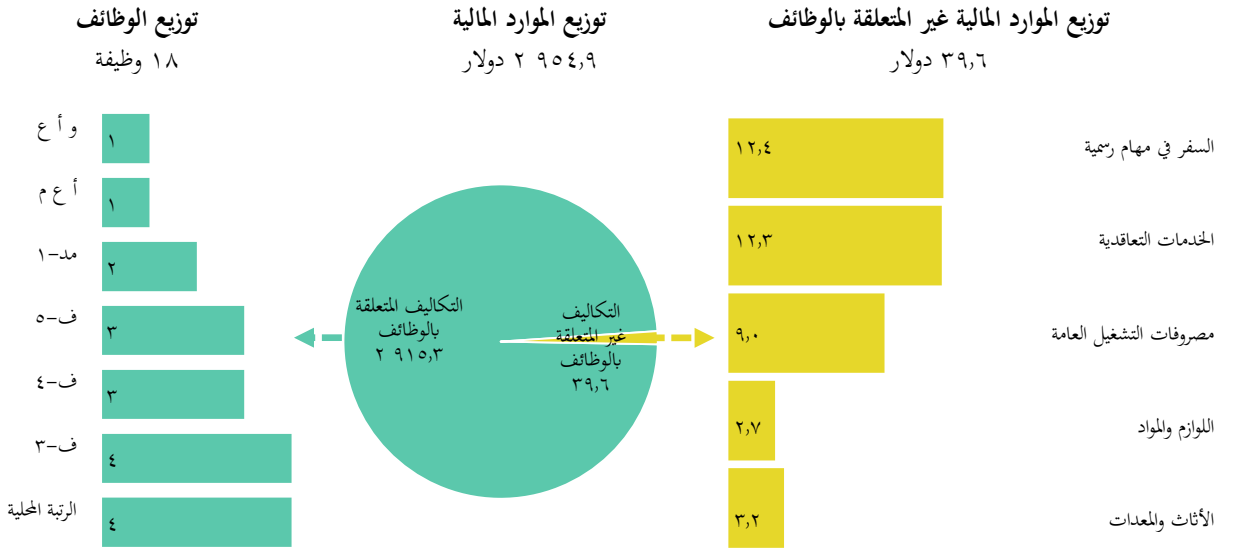

المختصرات: أ ع م : الأمين العام المساعد؛ و أ ع: وكيل الأمين العام.

١٤-٩٣ يتلقى مكتب المدير التنفيذي الدعم من خلال موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٣ ٧٥٠ ٠٠٠ دولار تغطي تكاليف ٢٤ وظيفة، فضلا عما يتصل بذلك من احتياجات غير متعلقة بالوظائف. وستدعم هذه الموارد المكتب في أداء عمله، بوسائل تشمل تقديم توجيه فني واسع النطاق والاضطلاع بدور قيادي شامل في مجال العمل البرنامجي والإداري؛ ووضع وتنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرامج العمل المتصلة بها؛ وكفالة وضع تدابير الرقابة المناسبة لإدارة المخاطر من خلال إطارٍ فاعلٍ لإدارة المخاطر المؤسسية؛ وتوفير التوجيه العام بشأن المسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. ويعزى السبب الرئيسي للانخفاض البالغ ٦٥٠ ٠٠٠ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ إلى تعديل تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠٢٠ بهدف تحقيق الاتساق مع الاتجاهات التاريخية للنفقات والإيرادات.

لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري

١٤-٩٤ أنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها ٩١٣ (د-١٠) لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري لكي تجري تقييمات علمية واسعة النطاق لمدى تطور المعرفة بشأن مصادر الإشعاع المؤيِّن وآثاره على صحة الإنسان وعلى البيئة. واضطلعت اللجنة العلمية، منذ عام ١٩٥٥، بدور هام في تحسين فهم الأوساط العلمية الدولية لمستويات التعرّض للإشعاع المؤيِّن وآثاره الصحية والبيئية. وأعلنت الجمعية العامة في قرارها ٢٦١/٧٣ أنها تعيد تأكيد قرارها الإبقاء على المهام الحالية للجنة ودورها المستقل.

١٤-٩٥ وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يساهم عمل اللجنة العلمية في تحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، وهو ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. وتُجرى تقييمات اللجنة باسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتُستخدم لتقدير مستويات واتجاهات التعرض للإشعاع بسبب استخدام المواد المشعة في مجالات الطب والبحوث والزراعة والصناعة، وإنتاج الطاقة النووية. والملخصات العلمية التي تعدها اللجنة لأحدث المعارف في مجالي علم الأحياء الإشعاعي وعلم الأوبئة ذات أهمية أساسية من منظور النظام الدولي للوقاية من الإشعاع، الذي يشكل دعامة للمعايير الدولية لحماية العاملين والمرضى والجمهور من الإشعاع المؤيِّن. وتساهم استنتاجات اللجنة أيضا في تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وهو حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، والهدف ١٥ وهو حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وبخاصة عن طريق المشاريع التي تجريها اللجنة لتقييم مستويات وآثار الشعاع في أعقاب الحادث النووي الذي وقع بعد الزلزال الكبير الذي ضرب شرق اليابان في عام ٢٠١١ والأمواج السنامية التي نتجت عن ذلك، والكتاب الأبيض المتضمن تقييم البيانات المتعلقة بسرطان الغدة الدرقية في المناطق المتضررة من حادث تشيرنوبل.

١٤-٩٦ وتدعو الأمانة، التي يقع مقرها في فيينا، إلى عقد الدورات السنوية للجنة العلمية وتنسق تطوير وضمان جودة الوثائق العالية التخصص، التي تستند بدقة إلى المعلومات العلمية والتقنية المستمدة من الدول الأعضاء ومن المؤلفات العلمية. وأثناء الدورات السنوية للجنة العلمية، يدقق في المحتوى العلمي لهذه الوثائق ما يزيد على ١٥٠ من الممثلين والنواب والمستشارين من الدول الـ ٢٧ الأعضاء في اللجنة، فضلا عن مراقبين من ٤ بلدان ومن منظمات دولية معنية. وتتخذ الأمانة الترتيبات اللازمة لنشر تقارير اللجنة وتعميم النتائج التي تخلص إليها على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعلى الأوساط العلمية والجمهور.

١٤-٩٧ وناقشت اللجنة العلمية في دورتها الخامسة والستين المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٨ وثائقها التداولية في شكل مناقشات تقنية حول تقييم آثار صحية مختارة والاستدلال على المخاطر واحتمال الإصابة بسرطان الرئة بسبب التعرض للرادون، واعتبرت أن التقدم المحرز بشأنها كافٍ للموافقة عليها في دورتها السادسة والستين، التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، ناقشت اللجنة وثائقها التقنية حول تقييم التعرض الطبي للإشعاع المؤين، وحول التعرض المهني للإشعاع المؤين. وقيمت اللجنة تقاريرها المرحلية عن الآليات البيولوجية التي لها تأثير في التبعات الصحية المترتبة على التعرض للإشعاع المنخفض الجرعة، وعن جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالتعرض للإشعاع، ولا سيما البيانات المتعلقة بتعرض الجمهور للإشعاع من مصادر طبيعية واصطناعية. وكانت اللجنة قد أطلقت في عام ٢٠١٤ منصة شبكية لجمع بيانات من الدول الأعضاء عن التعرض الطبي لكي يُتاح تتبع الأنماط والاتجاهات في هذا المجال على نحو أكثر انتظاما مما كان عليه الحال في الماضي، وتعمل هذه المنصة الآن بانتظام، وتم توسيع نطاقها لتشمل مجال التعرض المهني. وبلغ عدد البلدان التي قدمت بيانات إلى الأمانة ٥٩ بلدا في عام ٢٠١٨.

١٤-٩٨ وستعزز اللجنة العلمية وضع وتنفيذ خطط مشاريع تهدف لإجراء تقييم علمي للأورام السرطانية الأولية الثانية بعد العلاج بالأشعة والدراسات الوبائية المتعلقة بالإشعاع والأمراض السرطانية. وفيما يتعلق بتقرير اللجنة الصادر في عام ٢٠١٣ بشأن تقييم مستويات وآثار التعرض للإشعاع نتيجة للحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييشي للطاقة النووية، سلطت اللجنة الضوء على الوقع الهام لهذا المنشور، وطلبت إلى الأمانة العامة إجراء تنقيح للمرفق ألف من تقرير اللجنة الصادر في عام ٢٠١٣ من أجل نشره في عام ٢٠٢٠.

١٤-٩٩ وحددت اللجنة العلمية في إطار التقدم المحرز في تقييماتها العلمية الوثائق التقنية التالية التي يتعين وضعها في صيغتها النهائية من أجل الموافقة عليها ونشرها في شكل تقرير اللجنة لعام ٢٠٢٠ مع أربعة مرفقات علمية: (أ) تحديث لتقرير اللجنة الصادر في عام ٢٠١٣ بشأن مستويات وآثار التعرض للإشعاع بسبب حادث فوكوشيما الذي وقع في عام ٢٠١١ (ب) الآليات البيولوجية التي تؤثر في الآثار الصحية الناجمة عن التعرض للإشعاع المنخفض الجرعة، (ج) تقييم مستويات التعرض الطبي للإشعاع المؤين؛ (د) تقييم مستويات التعرض المهني للإشعاع المؤين.

١٤-١٠٠ ويصل مجموع الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ إلى ٤٠٠ ٨٢١ دولار، ولا ينطوي على أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكل ١٤-ثامنا والجدول ١٤-١٦.

الجدول ١٤-١٦

لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(*بآلاف دولارات الولايات المتحدة*)

			التغييرات					
	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*أسباب أخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	٦٠٤,٥	٦٣٥,١	–	–	–	–	–	٦٣٥,١
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١١٩,٤	١٨٦,٣	–	–	–	–	–	١٨٦,٣
المجموع	**٧٢٣,٩**	**٨٢١,٤**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٨٢١,٤**
الموارد المتعلقة بالوظائف، حسب الفئة			–	–	–	–	–	
الفئة الفنية والفئات العليا		٢	–	–	–	–	–	٢
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٢	–	–	–	–	–	٢
المجموع		**٤**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٤**

الشكل ١٤-ثامنا

لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

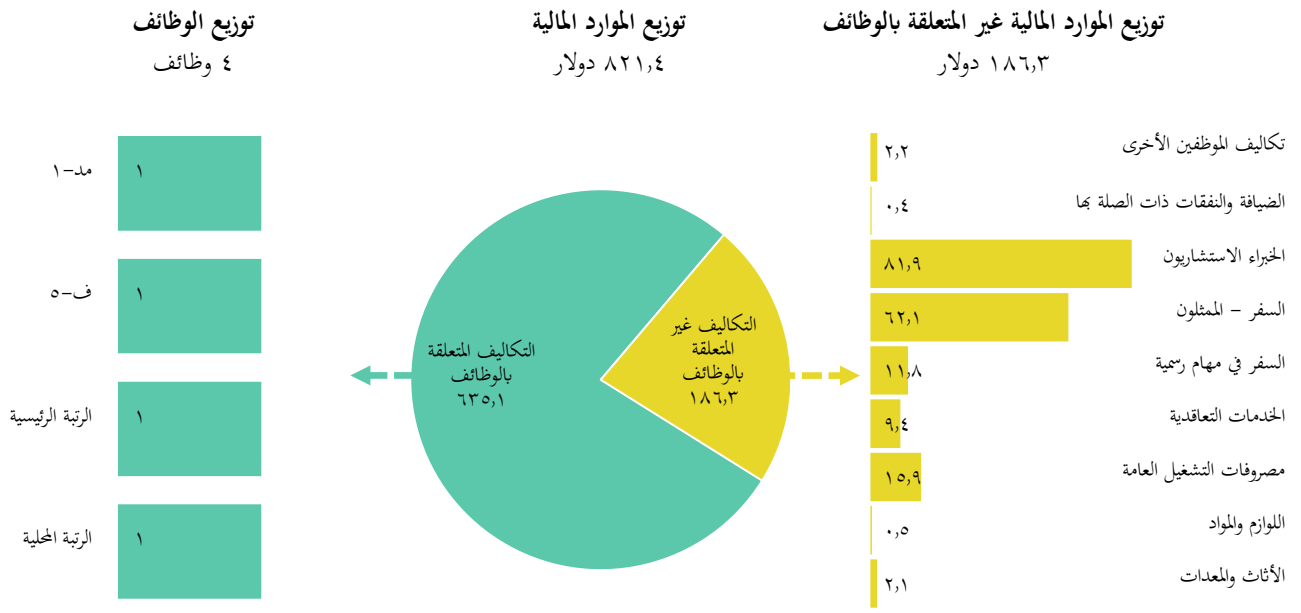

١٤-١٠١ تتلقى اللجنة العلمية الدعم من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٢٠٠ ٤٦٣ دولار. وستدعم هذه الموارد عمل اللجنة، وستغطي التكاليف المتعلقة بوظيفتين والتكاليف غير المتعلقة بالوظائف في أمانة اللجنة لأداء مهام التوعية والمهام الإدارية وأعمال الإدارة وتحرير الوثائق وخدمة المنصات الشبكية العائدة للجنة وإجراء دراسات استقصائية وتطوير المواقع الشبكية. ويعزى السبب الرئيسي للزيادة البالغة ٣٠٠ ١٥٤ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ إلى تعديل تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠٢٠ بهدف تحقيق الاتساق مع الاتجاهات التاريخية للنفقات والإيرادات.

برنامج العمل

١٤-١٠٢ يصل مجموع الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ إلى ٥٠٠ ٦٧٤ ١٥ دولار، ولا ينطوي على أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكلين ١٤-تاسعا و ١٤-عاشرا وفي الجدول ١٤-١٧.

الشكل ١٤-تاسعا

الموارد المخصصة لبرنامج العمل، مبيّنة بالنسبة المئوية من الميزانية العادية

(*بملايين دولارات الولايات المتحدة*)

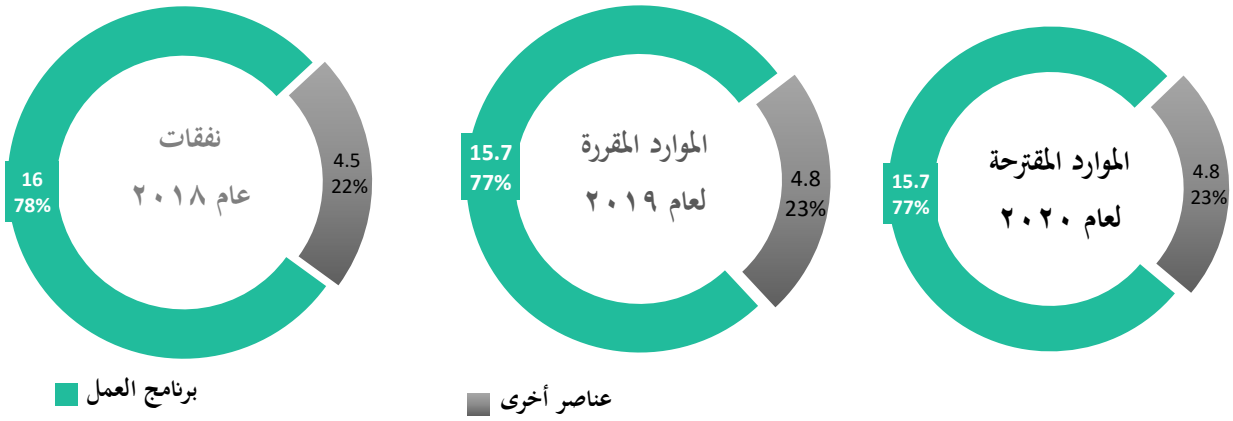

الجدول ١٤-١٧

لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(*بآلاف دولارات الولايات المتحدة*)

	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التغييرات*					*تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات الفنية	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*أسباب أخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	
الموارد المالية حسب البرنامج الفرعي								
١ - تغير المناخ	٢ ١٣٩,٣	١ ٩٢٤,٥	–	–	–	–	–	١ ٩٢٤,٥
٢ - القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات	١ ٢٧٩,١	١ ٣٥٨,٣	–	–	–	–	–	١ ٣٥٨,٣
٣ - النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة	٢ ٢٧٠,٢	٢ ٢٦٣,٣	–	–	–	–	–	٢ ٢٦٣,٣
٤ - الإدارة البيئية	٣ ٨٩٩,٠	٣ ٩٨٦,١	–	–	–	–	–	٣ ٩٨٦,١
٥ - المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء	١ ٦٦٨,٧	١ ٥٦٩,٧	–	–	–	–	–	١ ٥٦٩,٧
٦ - الكفاءة في استخدام الموارد	١ ٨٤٤,٦	١ ٧٢٥,٨	–	–	–	–	–	١ ٧٢٥,٨
٧ - إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	٢ ٨٩٤,٦	٢ ٨٤٦,٨	–	–	–	–	–	٢ ٨٤٦,٨
المجموع	**١٥ ٩٩٥,٥**	**١٥ ٦٧٤,٥**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٥ ٦٧٤,٥**
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	١٤ ٩٢٣,٣	١٤ ١٥٧,٩	–	–	–	–	–	١٤ ١٥٧,٩
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١ ٠٧٢,٢	١ ٥١٦,٦	–	–	–	–	–	١ ٥١٦,٦
المجموع	**١٥ ٩٩٥,٥**	**١٥ ٦٧٤,٥**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٥ ٦٧٤,٥**

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: أسباب أخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المتعلقة بالوظائف، حسب البرنامج الفرعي								
١ - تغير المناخ	١٠	–	–	–	–	–	–	١٠
٢ - القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات	٨	–	–	–	–	–	–	٨
٣ - النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة	١٣	–	–	–	–	–	–	١٣
٤ - الإدارة البيئية	٢٣	–	–	–	–	–	–	٢٣
٥ - المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء	٩	–	–	–	–	–	–	٩
٦ - الكفاءة في استخدام الموارد	١١	–	–	–	–	–	–	١١
٧ - إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	١٢	–	–	–	–	–	–	١٢
المجموع	**٨٦**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٨٦**

الشكل ١٤-عاشرا

توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠، حسب البرنامج الفرعي

(*بملايين دولارات الولايات المتحدة*)

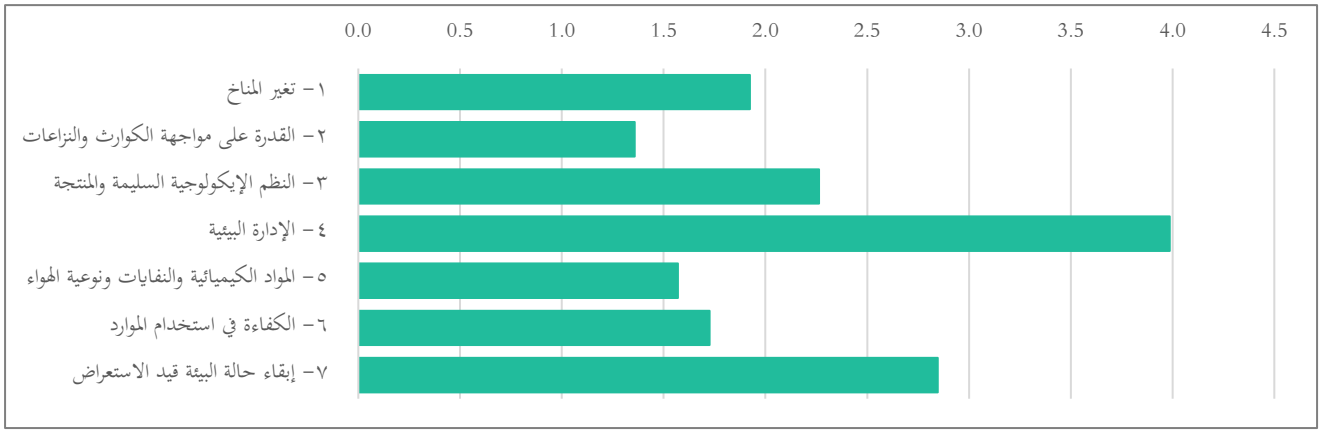

البرنامج الفرعي ١
تغير المناخ

١٤-١٠٣ يصل مجموع الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ إلى ٥٠٠ ٩٢٤ ١ دولار، ولا ينطوي على أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٤-١٨ وفي الشكلين ١٤-حادي عشر و ١٤-ثاني عشر.

الجدول ١٤-١٨

البرنامج الفرعي ١: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: أسباب أخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	٢ ٠٩٨,٢	١ ٧٨٥,٢	–	–	–	–	–	١ ٧٨٥,٢
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٤١,١	١٣٩,٣	–	–	–	–	–	١٣٩,٣
المجموع	**٢ ١٣٩,٣**	**١ ٩٢٤,٥**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١ ٩٢٤,٥**
الموارد المتعلقة بالوظائف، حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		١٠	–	–	–	–	–	١٠
المجموع		**١٠**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٠**

الشكل ١٤-حادي عشر

البرنامج الفرعي ١: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

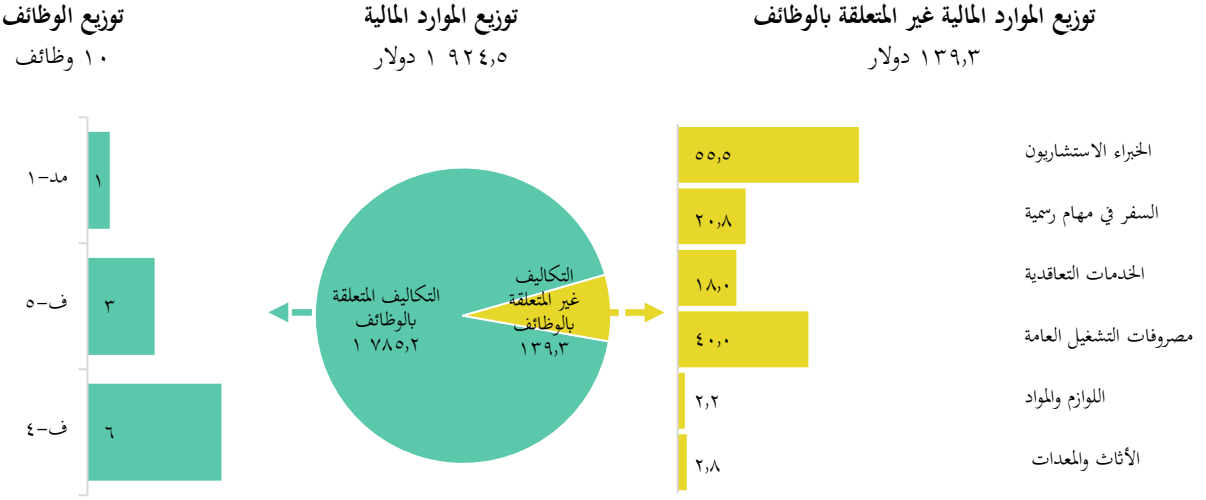

الشكل ١٤-ثاني عشر

البرنامج الفرعي ١: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(*بآلاف دولارات الولايات المتحدة*)

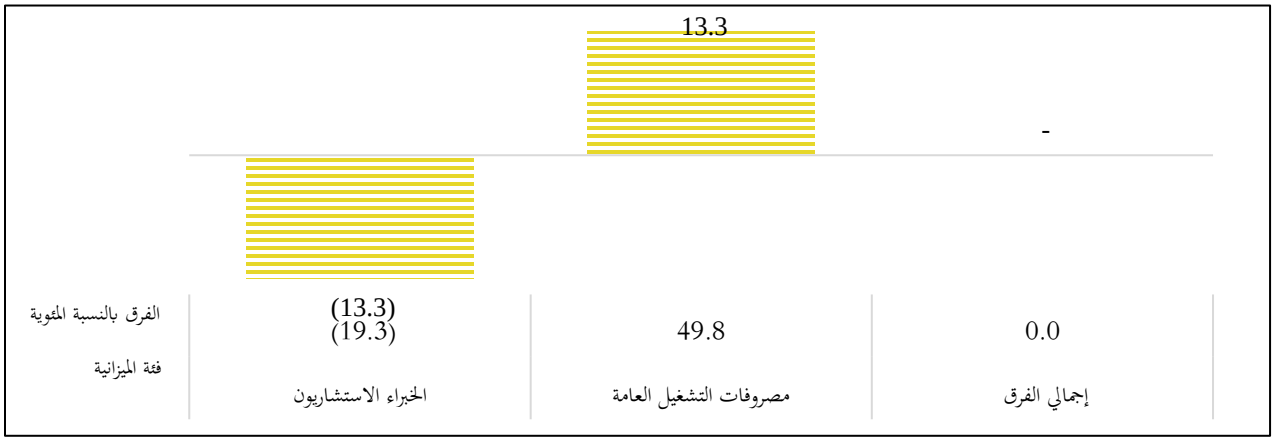

١٤-١٠٤ وتعكس التغييرات المقترحة إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي على أساس عدم التأثير على التكلفة، لتقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠. وتعكس الاحتياجات من الموارد إعادة توزيع الموارد من بند الخبراء الاستشاريين (١٣ ٣٠٠ دولار)، بسبب انخفاض الاحتياجات إلى الخبرة الخارجية، إلى بند مصروفات التشغيل العامة (١٣ ٣٠٠ دولار) لتغطية الاحتياجات التشغيلية، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٤-١٠٥ وتقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ١٢٩ ٥٦٥ ٠٠٠ دولار، وستغطي تكاليف ١٦٦ وظيفة على النحو المبين في الجدول ١٤-٨، فضلا عما يتصل بذلك من احتياجات غير متعلقة بالوظائف. وستغطي الموارد تكاليف مشاريع لتنفيذ سياسات الطاقة المنخفضة الكربون، والتكيف مع تغير المناخ، ودعم أنشطة التنمية المنخفضة الانبعاثات، والحفاظ على الغابات، واستخدام تكنولوجيات محسنة للطاقة النظيفة، وشبكات النقل الجماعي العام، وأنواع نظيفة من الوقود والمركبات. وسيشمل عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء تقييمات علمية؛ وتقديم المشورة في مجال السياسات والتخطيط والتشريع؛ وتيسير الحصول على التمويل؛ والاضطلاع بأنشطة رائدة وتعزيز إدماج هذه النهج في إطار التنمية الوطنية؛ وتعزيز أنشطة التواصل والتوعية بشأن تغير المناخ؛ وتبادل المعارف عبر الشبكات المعنية بتغير المناخ. ويعزى السبب الرئيسي للزيادة البالغة ٣٩ ٧٦٥ ٠٠٠ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ إلى تعديل تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠٢٠ بهدف تحقيق الاتساق مع الاتجاهات التاريخية للنفقات والإيرادات.

البرنامج الفرعي ٢
القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات

١٤-١٠٦ يصل مجموع الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ إلى ١ ٣٥٨ ٣٠٠ دولار، ولا ينطوي على أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٤-١٩ وفي الشكلين ١٤-ثالث عشر و ١٤-رابع عشر.

الجدول ١٤-١٩

البرنامج الفرعي ٢: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: أسباب أخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	١ ٢٤٣,٧	١ ٢٧٤,٠	–	–	–	–	–	١ ٢٧٤,٠
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٣٥,٤	٨٤,٣	–	–	–	–	–	٨٤,٣
المجموع	**١ ٢٧٩,١**	**١ ٣٥٨,٣**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١ ٣٥٨,٣**
الموارد المتعلقة بالوظائف، حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		٧	–	–	–	–	–	٧
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		١	–	–	–	–	–	١
المجموع		**٨**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٨**

الشكل ١٤-ثالث عشر

البرنامج الفرعي ٢: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

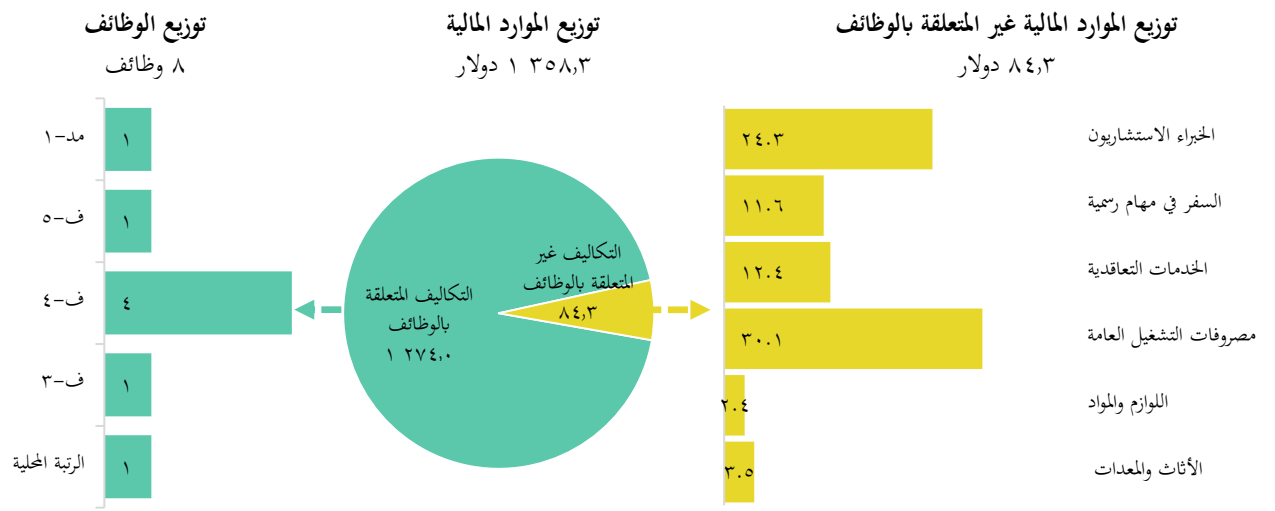

الشكل ١٤-رابع عشر

البرنامج الفرعي ٢: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

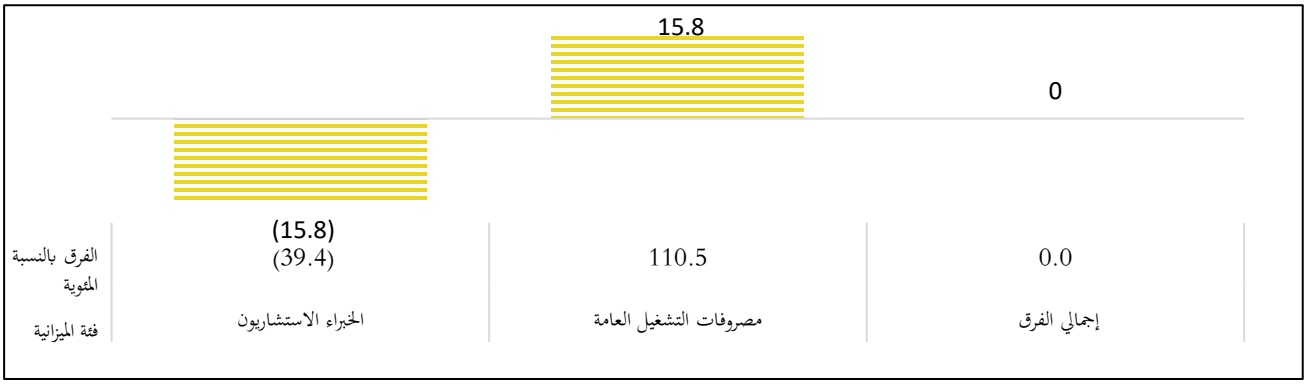

١٤-١٠٧ تعكس التغييرات المقترحة إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي على أساس عدم التأثير على التكلفة، لتقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠. وتعكس الاحتياجات من الموارد إعادة توزيع الموارد من بند الخبراء الاستشاريين (٨٠٠ ١٥ دولار)، بسبب انخفاض الاحتياجات إلى الخبرة الخارجية، إلى بند مصروفات التشغيل العامة (٨٠٠ ١٥ دولار) لتغطية الاحتياجات التشغيلية، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٤-١٠٨ وتقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ٠٠٠ ١١٥ ١٩ دولار، وستغطي تكاليف ٣٨ وظيفة على النحو المبين في الجدول ١٤-٨، فضلا عما يتصل بذلك من احتياجات غير متعلقة بالوظائف. وستدعم الموارد مشاريع لبناء قدرات الدول الأعضاء والشركاء الدوليين على استخدام الموارد الطبيعية المستدامة وإدارة البيئة بطرق تقلل من المخاطر البيئية وآثار الكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية والنزاعات المسلحة. وسيشمل العمل بناء القدرات لاتباع نهوج للحد من مخاطر الكوارث بشكل يراعي النظام الإيكولوجي، وخفض تأثير التلوث المرتبط بالأزمات؛ والعمل مع العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام للحد من بصمتها البيئية؛ وتمكين نهوج مناسبة لإدارة الموارد الطبيعية في المناطق الهشة والمعرضة للخطر. ويعزى السبب الرئيسي للانخفاض في الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية البالغة ٠٠٠ ١٣٥ ٦ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ إلى تعديل تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠٢٠ بهدف تحقيق الاتساق مع الاتجاهات التاريخية للنفقات والإيرادات.

البرنامج الفرعي ٣
النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة

١٤-١٠٩ ويصل مجموع الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ إلى ٣٠٠ ٢٦٣ ٢ دولار، ولا ينطوي على أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٤-٢٠ وفي الشكلين ١٤-خامس عشر و ١٤-سادس عشر.

الجدول ١٤-٢٠

البرنامج الفرعي ٣: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات					
	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	أسباب أخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	٢ ١٦٥,٠	٢ ١٢١,٤	–	–	–	–	–	٢ ١٢١,٤
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١٠٥,٢	١٤١,٩	–	–	–	–	–	١٤١,٩
المجموع	**٢ ٢٧٠,٢**	**٢ ٢٦٣,٣**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٢ ٢٦٣,٣**
الموارد المتعلقة بالوظائف، حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		١١	–	–	–	–	–	١١
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٢	–	–	–	–	–	٢
المجموع		**١٣**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٣**

الشكل ١٤-خامس عشر

البرنامج الفرعي ٣: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

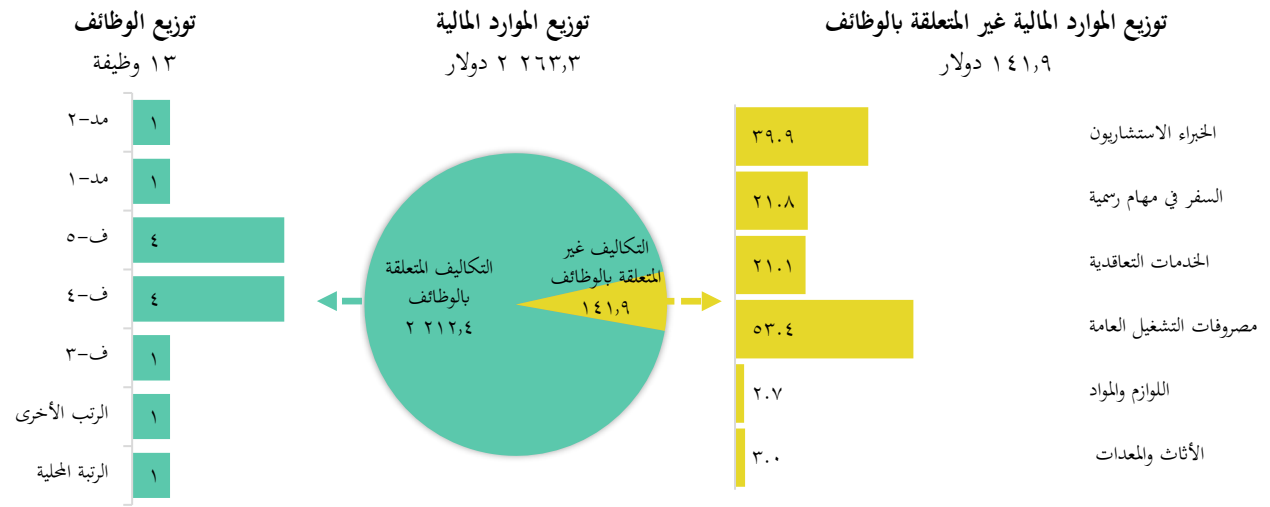

الشكل ١٤-سادس عشر

البرنامج الفرعي ٣: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

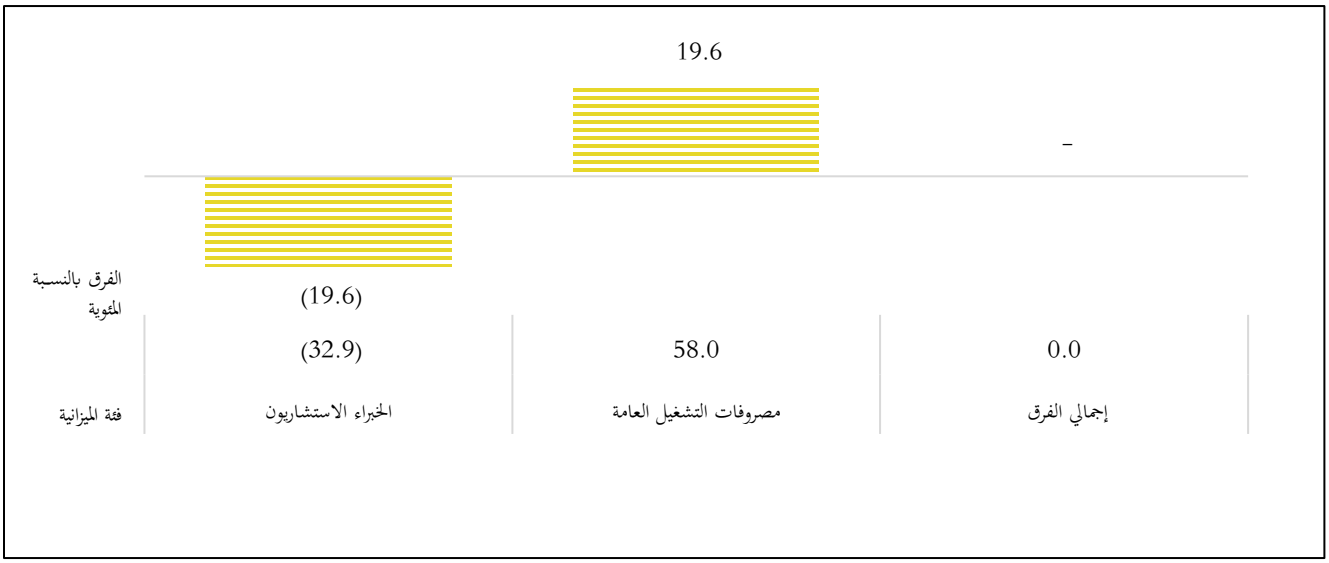

١٤-١١٠ وتعكس التغييرات المقترحة إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي على أساس عدم التأثير على التكلفة، لتقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠. وتعكس الاحتياجات من الموارد إعادة توزيع الموارد من بند الخبراء الاستشاريين (٦٠٠ ١٩ دولار)، بسبب انخفاض الاحتياجات إلى الخبرة الخارجية، إلى بند مصروفات التشغيل العامة (٦٠٠ ١٩ دولار) لتغطية الاحتياجات التشغيلية، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٤-١١١ وتقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ٠٠٠ ٢١٥ ٩٣ دولار، وستغطي تكاليف ١٤٣ وظيفة، على النحو المبين في الجدول ١٤-٨، فضلا عما يتصل بذلك من احتياجات غير متعلقة بالوظائف. وستتيح الموارد دعم البلدان في تنفيذ مشاريع الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية من أجل رفاه الإنسان وكفالة التنوع البيولوجي لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة. وسيشمل العمل تقديم المشورة السياساتية وبناء القدرات لعكس مسار تدهور النظام الإيكولوجي وفقدان التنوع البيولوجي، من أجل التصدي لتحديات الأمن الغذائي ونوعية المياه وتعزيز الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي. ويعزى السبب الرئيسي للزيادة البالغة ٠٠٠ ٥٦٥ ٩ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ إلى تعديل تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠٢٠ لتحقيق الاتساق مع الاتجاهات التاريخية للنفقات والإيرادات.

البرنامج الفرعي ٤
الإدارة البيئية

١٤-١١٢ يصل مجموع الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ إلى ١٠٠ ٩٨٦ ٣ دولار، ولا ينطوي على أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٤-٢١ وفي الشكلين ١٤-سابع عشر و ١٤-ثامن عشر.

الجدول ١٤-٢١

البرنامج الفرعي ٤: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات					تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	أسباب أخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	٣ ٨٠٤,٢	٣ ٨٣١,٥	–	–	–	–	–	٣ ٨٣١,٥
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٩٤,٨	١٥٤,٦	–	–	–	–	–	١٥٤,٦
المجموع	**٣ ٨٩٩,٠**	**٣ ٩٨٦,١**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٣ ٩٨٦,١**
الموارد المتعلقة بالوظائف، حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		١٩	–	–	–	–	–	١٩
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٤	–	–	–	–	–	٤
المجموع		**٢٣**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٢٣**

الشكل ١٤-سابع عشر

البرنامج الفرعي ٤: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

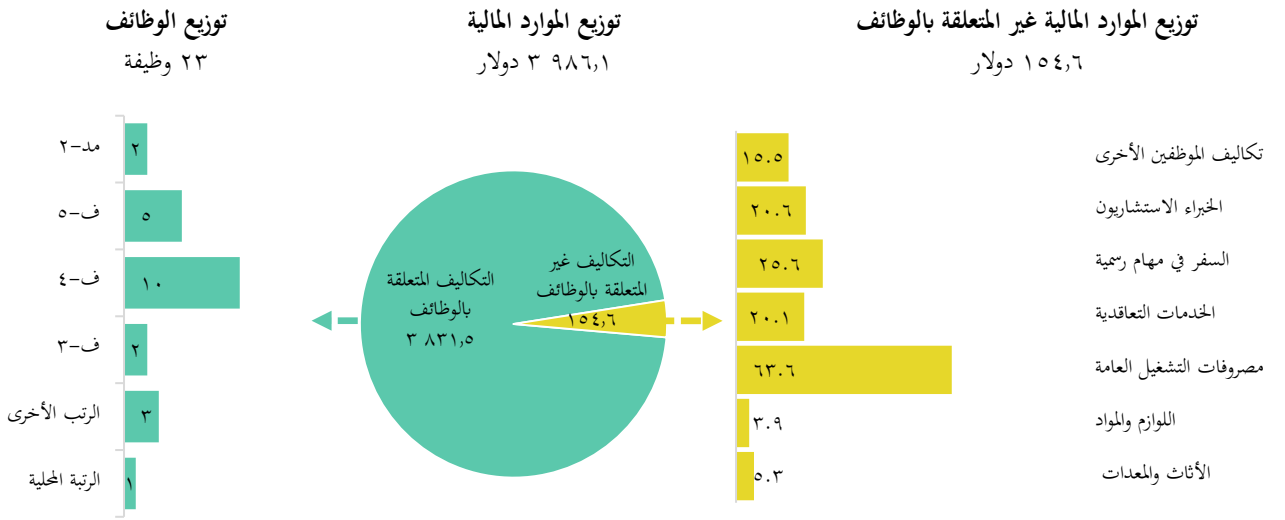

الشكل ١٤-ثامن عشر

البرنامج الفرعي ٤: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

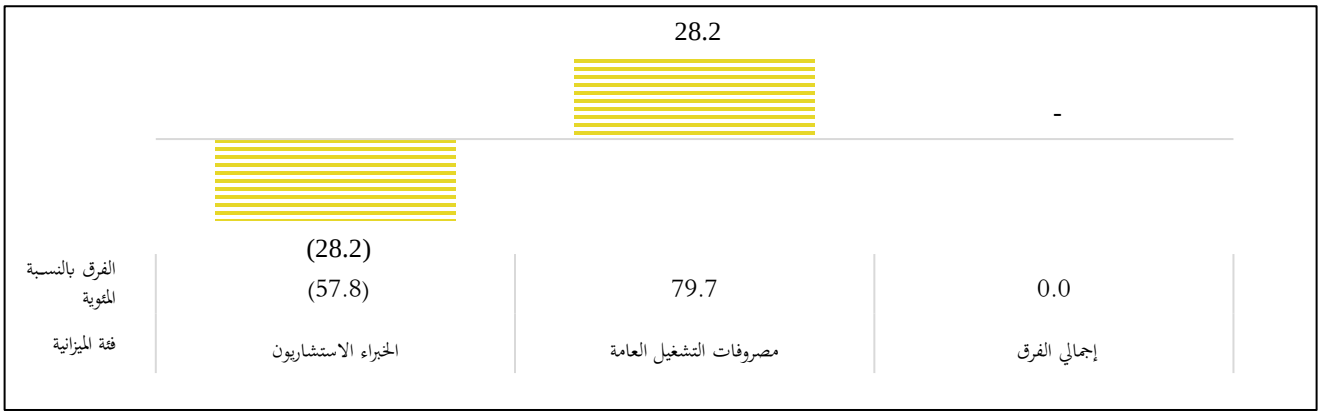

١٤-١١٣ وتعكس التغييرات المقترحة إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي على أساس عدم التأثير على التكلفة، لتقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠. وتعكس الاحتياجات من الموارد إعادة توزيع الموارد من بند الخبراء الاستشاريين (٢٠٠ ٢٨ دولار)، بسبب انخفاض الاحتياجات إلى الخبرة الخارجية، إلى بند مصروفات التشغيل العامة (٢٠٠ ٢٨ دولار) لتغطية الاحتياجات التشغيلية، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٤-١١٤ وتقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ٠٠٠ ١١٥ ٣٦ دولار، وستغطي تكاليف ٩٤ وظيفة على النحو المبين في الجدول ١٤-٨، فضلا عما يتصل بذلك من احتياجات غير متعلقة بالوظائف. وستغطي هذه الموارد تكاليف مشاريع تهدف إلى تحسين الاتساق والتآزر في الإدارة البيئية عن طريق تعزيز نهوج مشتركة ومتكاملة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتقوية القدرات المؤسسية على إنجاز الأهداف البيئية المتفق عليها دوليا. وسيشمل العمل أيضا تقديم الدعم إلى الآليات المشتركة بين الوكالات والمنتديات الحكومية الدولية، بما في ذلك المنتديات الوزارية الإقليمية؛ والتشجيع على التطوير التدريجي للقانون البيئي، بوسائل تشمل تعزيز الأطر والقدرات القانونية الوطنية؛ والتشجيع على الاتساق في تطبيق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة. ويعزى السبب الرئيسي للانخفاض البالغ ٠٠٠ ٤٣٥ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ إلى تعديل تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠٢٠ لتحقيق الاتساق مع الاتجاهات التاريخية للنفقات والإيرادات.

البرنامج الفرعي ٥
المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء

١٤-١١٥ يصل مجموع الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ إلى ٧٠٠ ٥٦٩ ١ دولار، ولا ينطوي على أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٤-٢٢ وفي الشكلين ١٤-تاسع عشر و ١٤-عشرين.

الجدول ١٤-٢٢

البرنامج الفرعي ٥: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات					تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	أسباب أخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	١ ٥٩٢,٩	١ ٤٣٢,٦	–	–	–	–	–	١ ٤٣٢,٦
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٧٥,٨	١٣٧,١	–	–	–	–	–	١٣٧,١
المجموع	**١ ٦٦٨,٧**	**١ ٥٦٩,٧**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١ ٥٦٩,٧**
الموارد المتعلقة بالوظائف، حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		٨	–	–	–	–	–	٨
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		١	–	–	–	–	–	١
المجموع		**٩**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٩**

الشكل ١٤-تاسع عشر

البرنامج الفرعي ٥: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

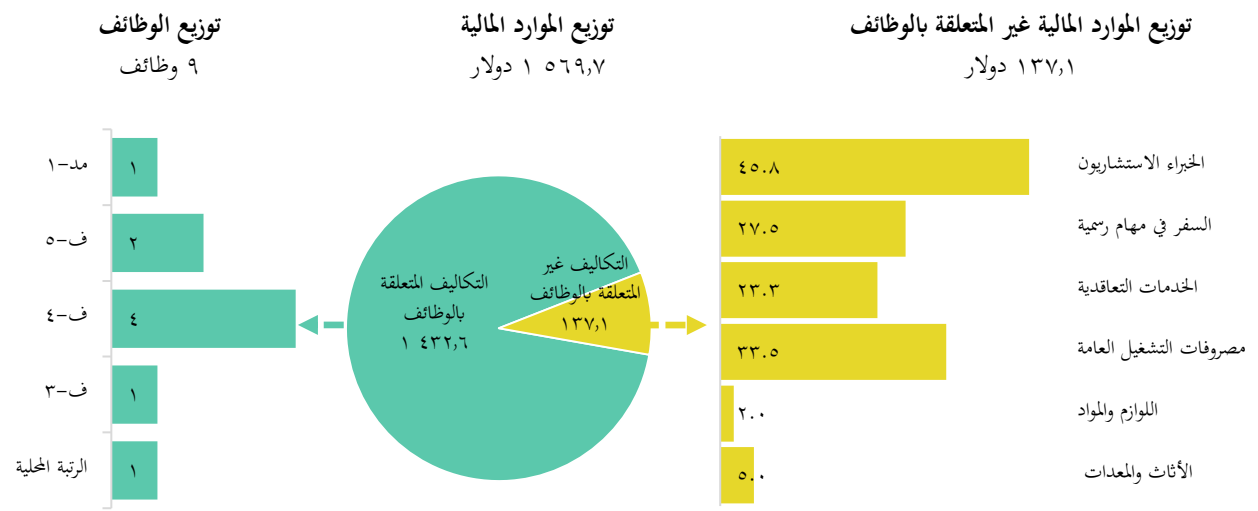

الشكل ١٤-عشرين

البرنامج الفرعي ٥: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

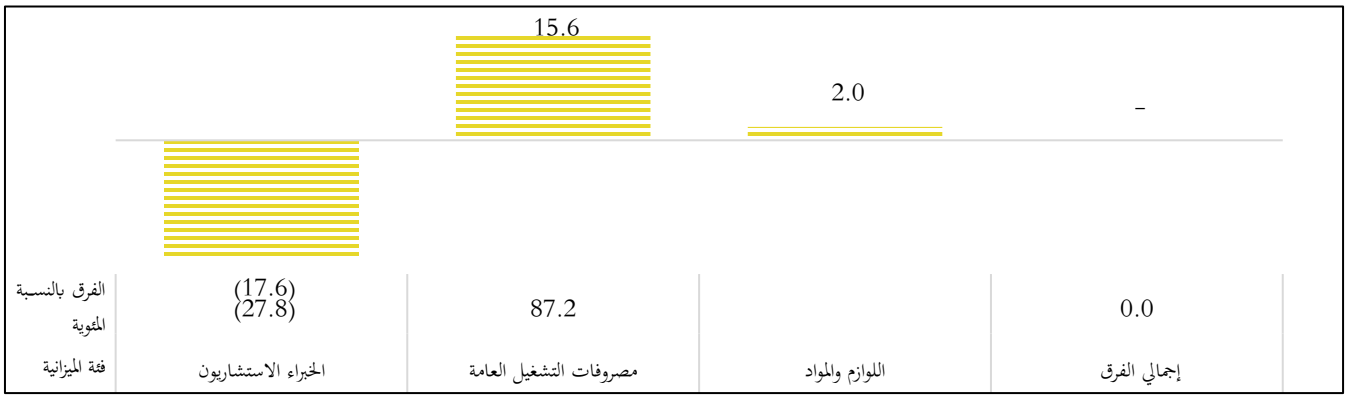

١٤-١١٦ وتعكس التغييرات المقترحة إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي على أساس عدم التأثير على التكلفة، لتقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠. وتعكس الاحتياجات من الموارد إعادة توزيع الموارد من بند الخبراء الاستشاريين (٦٠٠ ١٧ دولار)، بسبب انخفاض الاحتياجات إلى الخبرة الخارجية، إلى بند مصروفات التشغيل العامة (٦٠٠ ١٥ دولار) واللوازم والمواد (٠٠٠ ٢ دولار) لتغطية الاحتياجات التشغيلية، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واللوازم المكتبية.

١٤-١١٧ وتقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ٠٠٠ ٤٦٥ ٦٧ دولار، وستغطي تكاليف ١١٩ وظيفة، على النحو المبين في الجدول ١٤-٨، فضلا عما يتصل بذلك من احتياجات غير متعلقة بالوظائف. وستغطي الموارد تكاليف تنفيذ مشاريع للتخفيف من الآثار السلبية للمواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء المتدنية على البيئة والصحة البشرية عن طريق دعم الحكومات والشركاء على جميع المستويات من أجل وضع وتنفيذ سياسات أو استراتيجيات أو تشريعات أو خطط عمل تعزز إدارة المواد الكيميائية بطريقة رشيدة والحد من النفايات وتحسين نوعية الهواء. وستشمل الأعمال استضافة وتعزيز عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، التي اعتمدت في دبي في عام ٢٠٠٦؛ وتقديم الدعم لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات (ولا سيما اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق)؛ وتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الوطني في إطار مجموعة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات؛ ومواصلة استعراض الاتجاهات في إنتاج المواد الكيميائية والنفايات واستخدامها وطرحها. ويعزى السبب الرئيسي للزيادة البالغة ٠٠٠ ٧٦٥ ١٧ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ إلى تعديل تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠٢٠ لتحقيق الاتساق مع الاتجاهات التاريخية للنفقات والإيرادات.

البرنامج الفرعي ٦
الكفاءة في استخدام الموارد

١٤-١١٨ يصل مجموع الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ إلى ٨٠٠ ٧٢٥ ١ دولار، ولا ينطوي على أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٤-٢٣ وفي الشكلين ١٤-حادياً وعشرين و ١٤-ثانياً وعشرين.

الجدول ١٤-٢٣

البرنامج الفرعي ٦: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات					تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	أسباب أخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	١ ٧٣٦,٢	١ ٥٧٦,٨	–	–	–	–	–	١ ٥٧٦,٨
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١٠٨,٤	١٤٩,٠	–	–	–	–	–	١٤٩,٠
المجموع	**١ ٨٤٤,٦**	**١ ٧٢٥,٨**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١ ٧٢٥,٨**
الموارد المتعلقة بالوظائف، حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	٩	٩	–	–	–	–	–	٩
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٢	٢	–	–	–	–	–	٢
المجموع		**١١**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١١**

الشكل ١٤-حادياً وعشرين

البرنامج الفرعي ٦: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

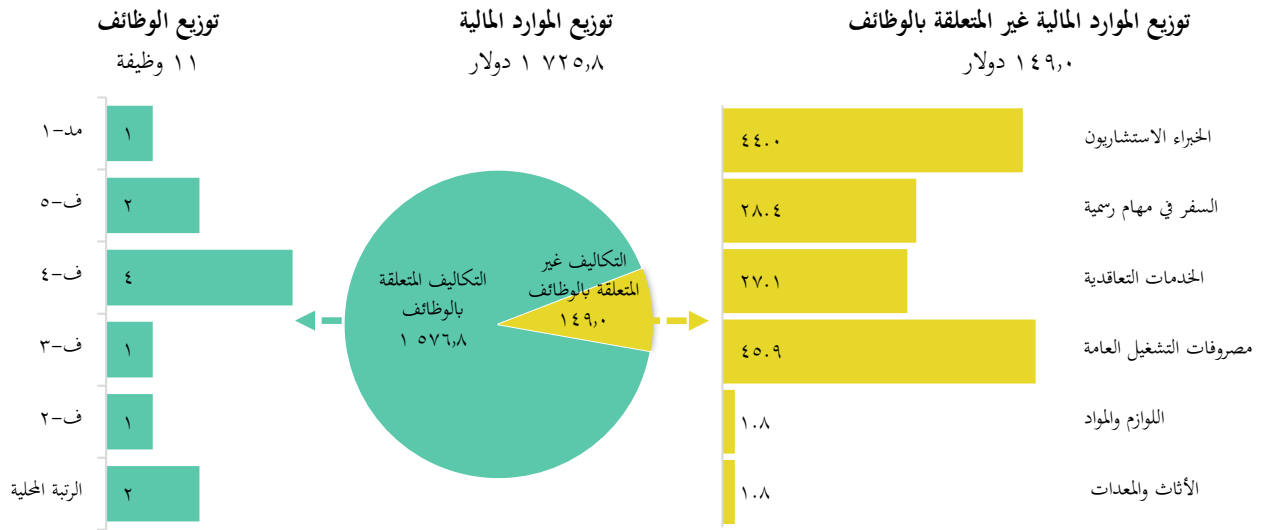

الشكل ١٤-ثانياً وعشرين

البرنامج الفرعي ٦: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

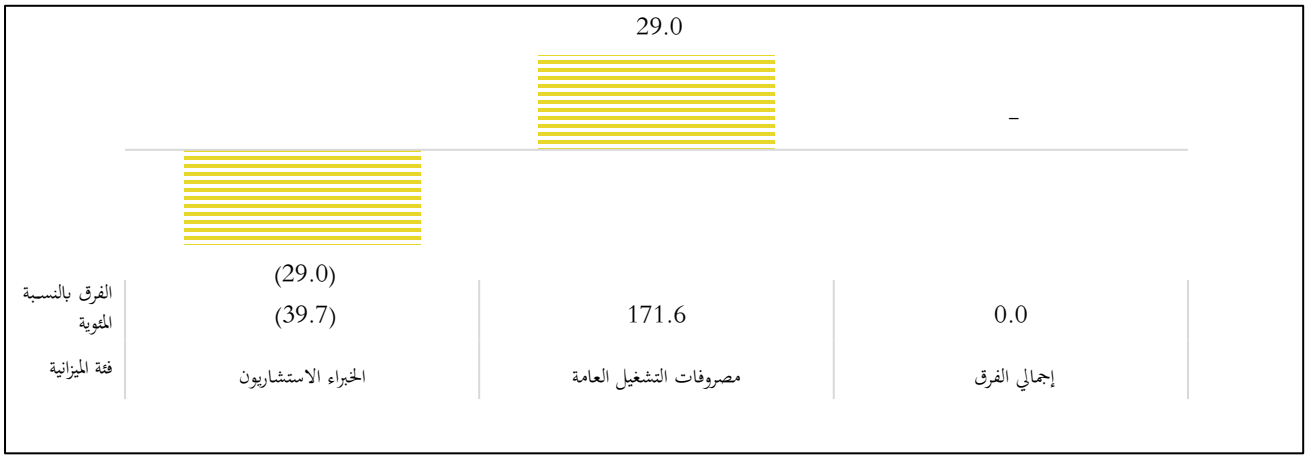

١٤-١١٩ تعكس التغييرات المقترحة إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي على أساس عدم التأثير على التكلفة، لتقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠. وتعكس الاحتياجات من الموارد إعادة توزيع الموارد من بند الخبراء الاستشاريين (٠٠٠ ٢٩ دولار)، بسبب انخفاض الاحتياجات إلى الخبرة الخارجية، إلى بند مصروفات التشغيل العامة (٠٠٠ ٢٩ دولار) لتغطية الاحتياجات التشغيلية، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٤-١٢٠ وتقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ٠٠٠ ٩٦٥ ٤٦ دولار، وستغطي تكاليف ١٠٣ وظائف، على النحو المبين في الجدول ١٤-٨، فضلا عما يتصل بذلك من احتياجات غير متعلقة بالوظائف. وستغطي هذه الموارد تكاليف مشاريع تهدف إلى التشجيع على خلق بيئة سياساتية تمكينية تتيح للحكومات اعتماد سياسات الاقتصاد الأخضر، ودعم القطاع الخاص لاعتماد ممارسات الإدارة المستدامة، وزيادة وعي المستهلكين باعتبار ذلك وسيلة للحد من تأثير النمو الاقتصادي على استنفاد الموارد والتدهور البيئي. وسيشمل العمل تقديم الدعم إلى البلدان الراغبة في الانخراط في هذه العملية الانتقالية لتصميم مجموعة مناسبة من السياسات، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والمعارف؛ وتوفير التوجيه والدعم إلى أصحاب المصلحة المهتمين بهذا الأمر، بما في ذلك مؤسسات الأعمال والصناعات والمجموعات الرئيسية الأخرى، في ما تبذله من جهود لوضع استراتيجيات تدعم السياسات الوطنية والقطاعية لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويعزى السبب الرئيسي للزيادة البالغة ٠٠٠ ٥١٥ ٤ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ إلى تعديل تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠٢٠ بهدف تحقيق الاتساق مع الاتجاهات التاريخية للنفقات والإيرادات.

البرنامج الفرعي ٧
إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض

١٤-١٢١ يصل مجموع الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ إلى ٨٠٠ ٨٤٦ ٢ دولار، ولا ينطوي على أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٤-٢٤ وفي الشكلين ١٤-ثالثاً وعشرين و ١٤-رابعاً وعشرين.

الجدول ١٤-٢٤

البرنامج الفرعي ٧: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: أسباب أخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	٢ ٢٨٣,١	٢ ١٣٦,٤	–	–	–	–	–	٢ ١٣٦,٤
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٦١١,٥	٧١٠,٤	–	–	–	–	–	٧١٠,٤
المجموع	**٢ ٨٩٤,٦**	**٢ ٨٤٦,٨**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٢ ٨٤٦,٨**
الموارد المتعلقة بالوظائف، حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		١٢	–	–	–	–	–	١٢
المجموع		**١٢**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٢**

الشكل ١٤-ثالثاً وعشرين

البرنامج الفرعي ٧: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

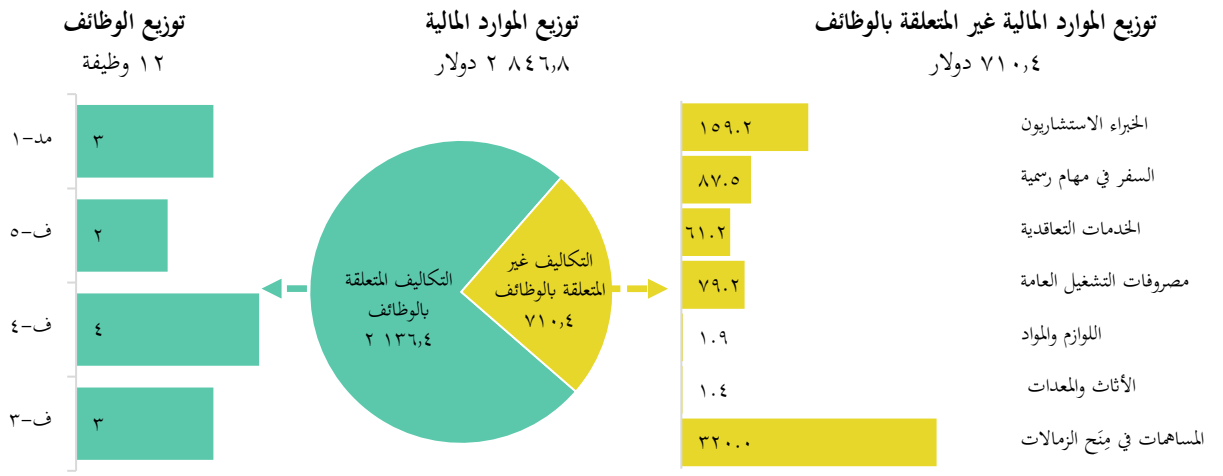

الشكل ١٤-رابعاً وعشرين

البرنامج الفرعي ٧: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

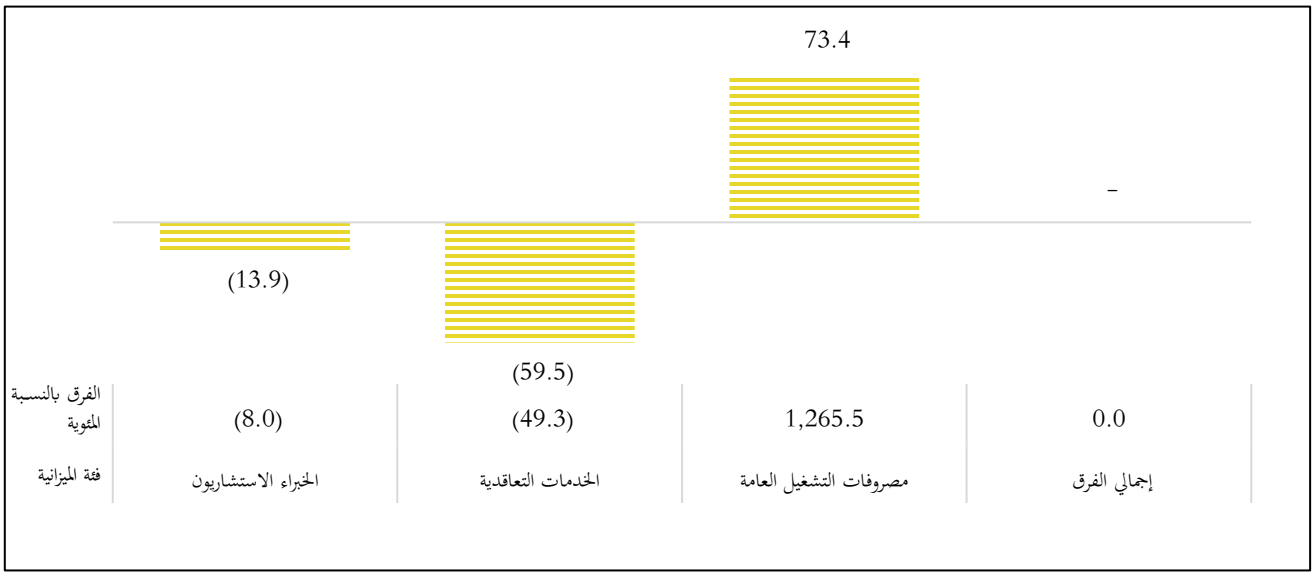

١٤-١٢٢ وتعكس التغييرات المقترحة إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي على أساس عدم التأثير على التكلفة، لتقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠. وتعكس الاحتياجات من الموارد إعادة توزيع الموارد من بند الخبراء الاستشاريين (٩٠٠ ١٣ دولار)، بسبب انخفاض الاحتياجات إلى الخبرة الخارجية، ومن بند الخدمات التعاقدية (٥٠٠ ٥٩ دولار)، بسبب انخفاض الاحتياجات إلى التدريب على نظام أوموجا وانخفاض في بند طباعة المنشورات بسبب تعميم المعلومات عن طريق وسائط أخرى (مثل المنصات الإلكترونية ووسائط التواصل الاجتماعي، وحملات الدعوة والحملات الإعلامية)، إلى بند مصروفات التشغيل العامة (٤٠٠ ٧٣ دولارا) لتغطية الاحتياجات التشغيلية، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٤-١٢٣ وتقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ٠٠٠ ٩٦٠ ١٧ دولار، وستغطي تكاليف ٥٥ وظيفة، على النحو المبين في الجدول ١٤-٨، فضلا عما يتصل بذلك من احتياجات غير متعلقة بالوظائف. وستغطي الموارد تكاليف تنفيذ مشاريع تهدف إلى إبقاء الوضع البيئي العالمي قيد الاستعراض بطريقة منتظمة ومنسقة، وتوفير سبل الإنذار المبكر بشأن المسائل الناشئة ليتاح لواضعي السياسات والجمهور اتخاذ القرارات المستنيرة. وسيشمل العمل سلسلة ”توقعات البيئة العالمية“، التي تحدد الأهداف البيئية العالمية، وتشكل أساسا لتقييم حالة البيئة، وكذلك سلسلة ”التوقعات الجنسانية والبيئية العالمية“، التي توفر بيانات ومؤشرات جنسانية ذات صلة وتساهم في توفير البيانات لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق الموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة Environment Live. وسيشمل العمل أيضا دعم مشاريع بناء القدرات في البلدان النامية التي تتعهد بإجراء الرصد البيئي ونشر البيانات والمعلومات البيئية على المنصات العامة، تمشيا مع المبدأ ١٠ من مبادئ إعلان ريو، وجدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية. ويعزى السبب الرئيسي للانخفاض البالغ ٠٠٠ ٣٩٠ ٦ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ إلى تعديل تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠٢٠ لتحقيق الاتساق مع الاتجاهات التاريخية للنفقات والإيرادات.

دعم البرامج

١٤-١٢٤ يتضمن عنصر دعم البرامج خدمات تقدمها شعبة الخدمات المؤسسية المسؤولة عن توفير عناصر التنظيم الإداري في مجالات الموارد البشرية، والشؤون المالية والميزانية، وتعبئة الموارد، والشراكات مع الجهات المانحة، فضلا عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٤-١٢٥ وتضطلع شعبة الخدمات المؤسسية أيضا بالمسؤولية عن الإدارة الاستراتيجية للموارد المالية والبشرية وموارد تكنولوجيا المعلومات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بهدف كفالة مواءمتها مع الاحتياجات البرنامجية والأهداف الاستراتيجية. وتعمل الشعبة بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وغيره من مقدمي الخدمات في الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في جنيف، فيما يتعلق بالمحاسبة، وكشف المرتبات والمدفوعات، واستقدام الموظفين وتقديم الخدمات لهم وتطوير قدراتهم، وإدارة الشبكات والنظم الأخرى، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات، وإدارة المخزون. وتتفاعل الشعبة أيضا مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في مجالات العلاقات مع البلد المضيف، وإدارة المباني، وإدارة المؤتمرات، والخدمات الطبية، والأمن والسلامة.

١٤-١٢٦ ويصل مجموع الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ إلى ٨٠٠ ٩٨٥ دولار، ولا ينطوي على أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكلين ١٤-خامساً وعشرين و ١٤-سادساً وعشرين وفي الجدول ١٤-٢٥.

الشكل ١٤-خامسا وعشرين

الموارد المخصصة لدعم البرامج مبيّنة بالنسبة المئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

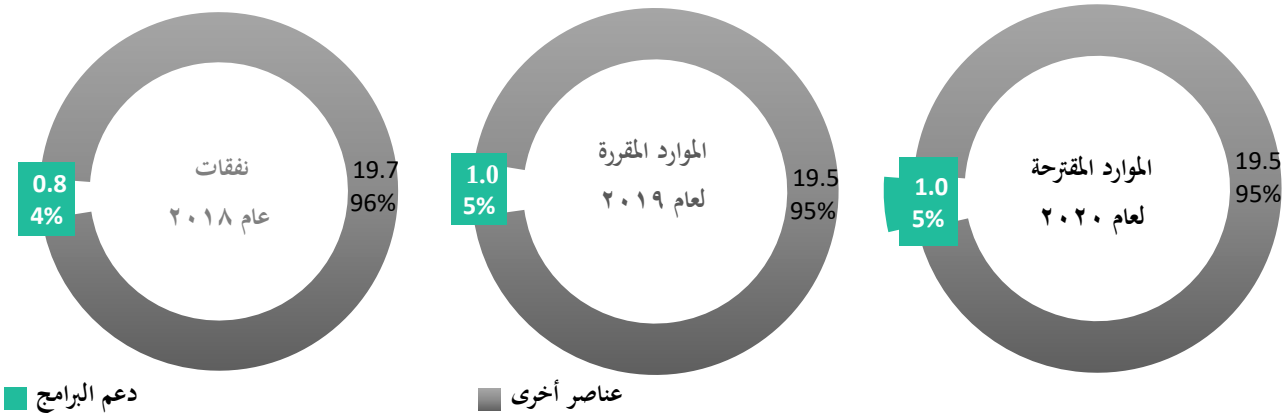

الجدول ١٤-٢٥

دعم البرامج: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات					
	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	أسباب أخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	٧٤١,٠	٩٦٣,٤	–	–	–	–	–	٩٦٣,٤
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١٠,٥	٢٢,٤	–	–	–	–	–	٢٢,٤
المجموع	**٧٥١,٥**	**٩٨٥,٨**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٩٨٥,٨**
الموارد المتعلقة بالوظائف، حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		٥	–	–	–	–	–	٥
المجموع		**٥**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٥**

الشكل ١٤-سادساً وعشرين

دعم البرامج: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

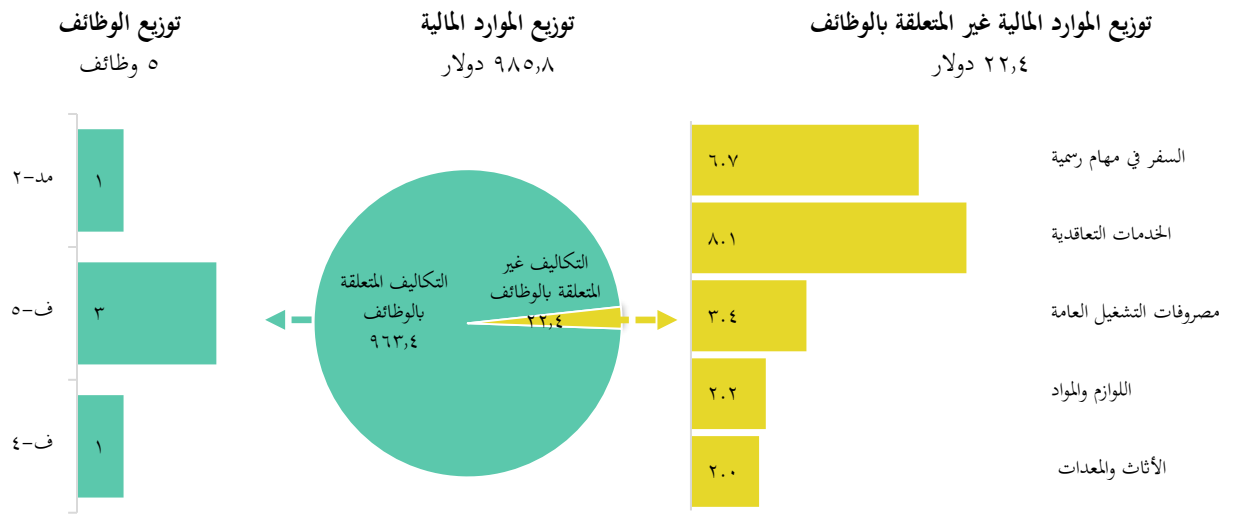

١٤-١٢٧ إن الموارد الخارجة عن الميزانية، المقدرة بمبلغ ٠٠٠ ٦٤٠ ١٨ دولار، كما هو مبين في الجدول ١٤-٨، ستغطي تكاليف ٩٥ وظيفة وتكاليف الخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وغيره من مقدمي الخدمات في مراكز العمل الأخرى، والخدمات التي يقدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وكذلك تكاليف الإدارة العامة لتنفيذ البرامج. ويعزى سبب الزيادة البالغة ٠٠٠ ٣٤٠ ١ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ إلى زيادة التمويل من خارج الميزانية، الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف دعم البرامج.

المرفق – الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠

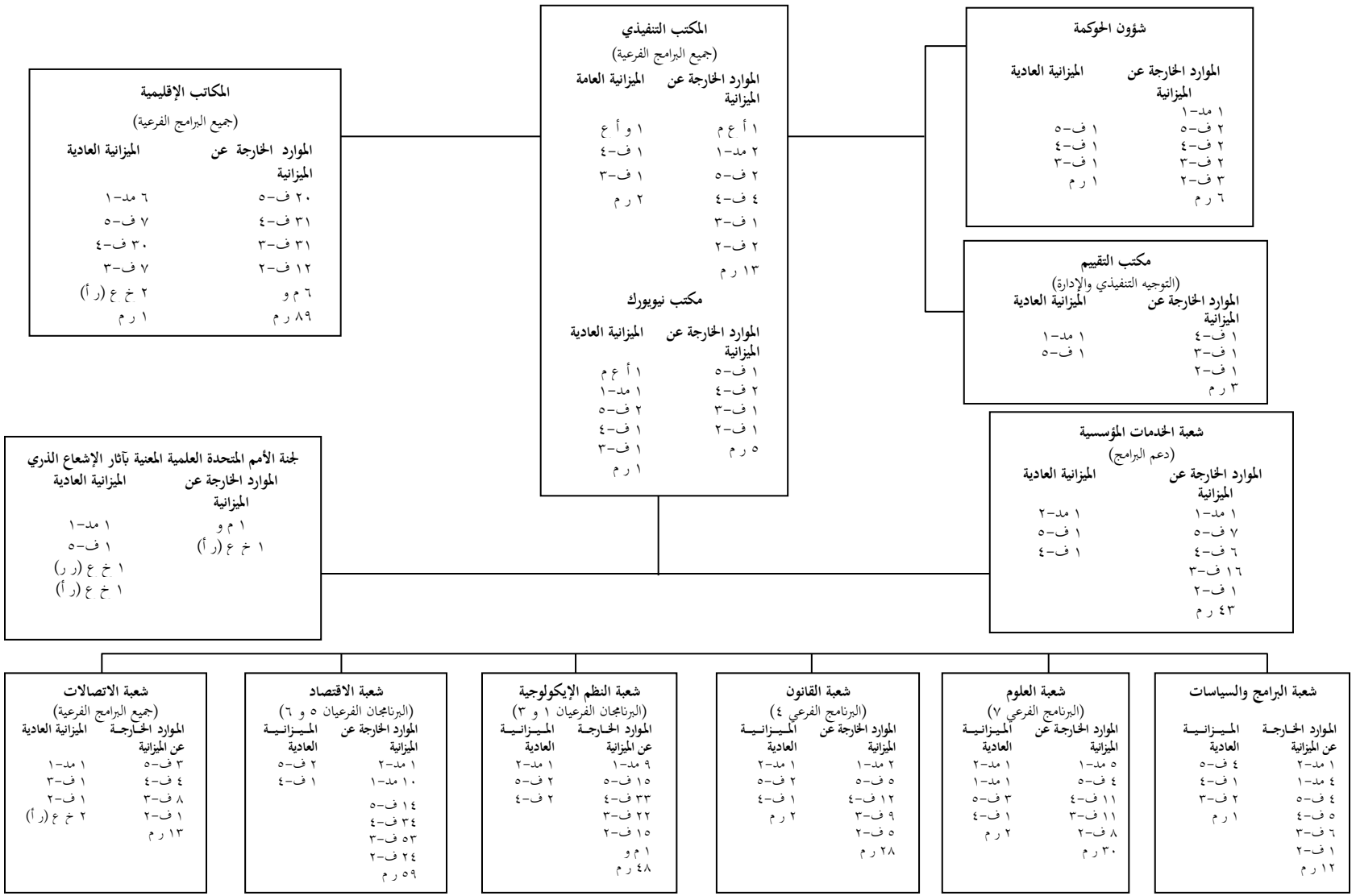

المختصرات: أ ع م: الأمين العام المساعد؛ خ ع (ر أ): موظف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر): موظف من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ ر م: موظف بالرتبة المحلية؛ م و: موظف وطني من الفئة الفنية؛ و أ ع: وكيل الأمين العام.